





## كِتَابُ الزَّكَاةِ

الزَّكَاةُ لغة تأتي لمعان متعددة ، منها الطَّهارة والنُّمو بسبب دفعها ، وهما مناسبان للمقام في أطروحتنا الفقهيَّة هذه على ما ذكرناه في كتاب المقدمات العامَّة من شموليَّة الطَّهارة أو لا أقل من الالتقاء بينها وبين الزَّكَاة في بعض الأمور ولو من الجهة اللغويَّة ، لا تَسَاعِ المَفَاد اللُّغوي في بعض مقاماته إلى ما فيه المطابقة لجميع أو بعض الحالات الاصطلاحيَّة في بعض الموارد الَّتِي لا تمنع منه الأدلَّة الشرعيَّة .

وشرعاً هو إخراج قدر معلوم من المال تحصيناً وتطهيراً له من الحرام ولصاحبه من المذام وتنمية له ، بسبب إزاحة أوساخ الأنام .

ويعدُّ وجوب الزَّكَاة من ضروريَّات الدِّين المستغنية عن الاستدلال بالآيات والروايات ، بل تعد الزَّكَاة من أركان الإسلام الماليَّة الَّتِي بني عليها ، ومنكرها - بل ومانعها أيضاً عن أهلها - بعد العلم بها محكوم بكفره وارتداده كما في الأخبار .

بل ورد أنه ( من منع قيراطاً منها ليس من المؤمنين ولا من المسلمين فليمت إن شاء يهودياً أو نصرانياً ) .

وقد ورد أيضاً ( ما من ذي مال أو نخل أو زرع أو كرم يمنع من زكاة ماله شيئاً إلا قلَّده الله تربة أرضه بطوق بها من سبع أرضين إلى يوم القيامة ) .

و ( ما من أحد يمنع من زكاة ماله شيئاً إلا جعل الله ذلك ثعباناً من النار مطوقاً في عنقه ينهش لحمه حتَّى يفرغ من الحساب وإن الله يحبس يوم القيامة بقاع قفر ويسلِّط الله عليه شجاعاً أقرع (( أي ثعباناً )) لا شعر في رأسه لكثرة سمِّه يريدُه وهو يجيد عنه فإذا رأى أنه لا يتخلَّص منه أمكته من يده فيقضُّهما كما يقضم الفحل ثم يصير طوقاً في عنقه ) .

كما أن من اهتمام الشَّارع المقدَّس البالغ بها - اختباراً للأغنياء ومعونة للفقراء - قد قرن الأمر بها بالأمر بالصَّلَاة في كثير من الآيات القرآنيَّة المباركة ، ومن ثمَّ جاء على لسان الأئمَّة (عليهم السلام) في جملة من الأخبار أن ( من منع الزَّكَاة وقفت صلاته حتَّى يزكي ) إلى غير ذلك من الأخبار .

وفضلها - وأمثالها من الصدقات - عظيم وثوابها جسيم حتَّى ورد ( أنها تدفع ميتة

السُّوء ) .

والزَّكَاةُ باعتبار آخر لا يقل في أهميته عما ذكرنا تنقسم إلى قسمين :-

الأول : زكاة الأموال .

الثاني : زكاة الأبدان ، وهي زكاة الفطرة ، وسوف تأتي .

### القِسْمُ الأولُ

وهي واجبة في ثلاثة أنواع فقط ، وهي :-

الأول : الأنعام الثلاثة وهي ( الإبل والبقر

والغنم ) .

### في زكاة الأموال

الثاني : النّقيدين ، وهما ( الذهب والفضة ) .

الثالث : الغلات الأربع وهي ( الحنطة والشعير والتّمر والزبيب ) .

أما غير هذه الأنواع ، فالمشهور استحباب إخراجها من مال التجارة وإناث الخيل ،

إلا أنه أحوط وجوباً - كما سيأتي - .

فقد ورد الحثُّ على إخراجها مشهوراً مما أنبتته الأرض من الحبوب مما يكال أو يوزن

- كالأرز والدخن والعدس والماش والسّمسم والذرة والحمص وغيرها - ، وكذا الثّمار -

كالتفاح والمشمش ونحوها - دون الخضروات والبقول مما لا يكون له بقاء كالقث والباذنجان

والبطيخ والخيار ونحوها مما يكون سريع الفساد .

كما ورد أيضاً الحثُّ على إخراجها من إناث الخيل فقط دون غيرها ، فليس على

الذكور ولا البغال ولا الحمير ولا الرقيق زكاة ، ولشدة بعض النصوص في هذا الأمر

ووجوب بعض القائلين القدامى بزكاة هذه الإناث فالأحوط الاهتمام بدفعها ، وسيأتي

تفصيلها .

ولهذا القسم - من الزكاة - ثلاثة مقاصد :-

## المَقْصِدُ الْأَوَّلُ

### شَرَائِطُ وَجُوبِ زَكَاةِ الْأَمْوَالِ

وهي مبحثان :-

#### المَبْحَثُ الْأَوَّلُ

( مسألة ٨٤١ ) يشترط في وجوب الزكاة أمور :-

الأول والثاني : البلوغ والعقل ، فلا تجب على

الصبي والمجنون في التقدين ، فلو بلغ الصبي أو أفاق

المجنون في أثناء الحول - فيما يعتبر فيه مرور الحول -

#### شَرَائِطُ

#### وَجُوبِ زَكَاةِ الْأَمْوَالِ الْعَامَّةِ

فلا بد من استثنائه من حين بلوغه أو إفاقة .

وأما في الغلات والأنعام فالمشهور أنها لا تجب عليه فيهما ، ولكن الأحوط استحباباً

إخراجها منهما في الأنعام التي يعتبر فيها الحولية ، وفي الغلات التي تكفي فيها الموسمية .

( مسألة ٨٤٢ ) لا فرق في الجنون - المانع من الزكاة - بين الإطباقي والإدواري ، كما

لا فرق بين كون زمانه طويلاً أم قصيراً بحيث يصدق أنه لم يكن عاقلاً في تمام الحول ، ولا يلحق به السكران والمغمى عليه فالإغماء والسكر لا يقطعان الحول ولا ينافيان الوجوب .

الثالث : الحرية ، فلا زكاة على العبد وإن قلنا بملكه لكونه إن مَلِكٌ فإنما ملكه يكون

في الجملة لا في التفصيل ، بلا فرق في الرقية بين القن والمدبر وأم الولد والمكاتب ، نعم إذا

كان مبعوضاً وجبت الزكاة عليه على ما ملكه بجزئه الحر مع اجتماع بقية الشرائط فيه .

الرابع : الملكية في زمان التعلق - كما في الغلات - أو في تمام الحول فيما يعتبر فيه الحول

- كما في التقدين والأنعام - ، فلا زكاة على المال الموهوب أو المقروض قبل قبض العين ولا

على المال الموصى به قبل قبضه أو قبل قبول الموصى له - بناء على اعتبار القبول - ولو بعد

وفاة الموصي ، ولا على الأموال الموقوفة في سبيل الله تعالى إذا لم يتعلق بها من الأساس ثم

صارت كذلك .

الخامس : التمكن من التصرف في تمام الحول ، فلا زكاة على الذي حَجَّرَ عن

التصرف في ماله - كالسفيه والفلس - ولا على الأسير الذي لا يتمكن - أو وكيله - من

التَّصَرُّفُ في ماله ، وكذا لا زكاة في المال المسروق ولا على المجحود في دفعه إلى صاحبه ولا على المدفون في مكان منسي ولا على المرهون ولا على الموقوف ولا منذور التَّصَدُّق به قبل تعلق الزكاة فيه ولا على الغائب الذي لم يصل إلى مالكه ولا إلى وكيله ولا في الدين وإن تمكَّن من استيفائه إلى أن يستوفى بالفعل .

( مسألة ٨٤٣ ) لو تعلقت الزكاة بالمال أو مضى عليه الحول - فيما يعتبر فيه - ولم يخرج الزكاة ثم بعد ذلك طرأ العجز عن التصرف فيه لم يمنع ذلك من بقاء وجوب الزكاة .

السادس : النصاب كما سيأتي بيانه في الشروط الخاصة .

( مسألة ٨٤٤ ) لو جعل نماء الأوقاف - الخاصة أو العامة في ضمن الوقفية - ملكاً للموقوف عليهم - كما لو وقف بستاناً على أن يكون نمائها ملكاً لذريته أو علماء البلد أو للعلماء أو للفقراء - وحصلت القسمة بينهم قبل تعلق الزكاة بحيث تعلقت في ملكهم مع توفر باقي الشروط فهو كبقية الأملاك التي يجب عليهم فيها الزكاة .

أما لو جعل النماء على نحو الصرف - لا الملكية - على الموقوف عليهم فلا تجب الزكاة فيه وإن بلغ نصيب كل واحد منهم حد النصاب .

( مسألة ٨٤٥ ) إذا كان المال الزكوي مشتركاً بين شريكين أو أكثر وتوفرت شروط وجوب الزكاة وجبت الزكاة على من بلغت حصته النصاب الكامل دون من لم تبلغ منهم ، فإن لم يبلغ نصيب أي واحد منهم منفرداً ذلك النصاب فلا تجب عليهم الزكاة وإن بلغ مجموع المال المشترك بينهم مبلغه .

( مسألة ٨٤٦ ) لو اقترض نصاباً من الأعيان الزكوية وبقي عنده حولاً كاملاً بعد قبضه وجبت الزكاة عليه لا على المقرض ، لأنه صار في ملكه حتى لو اشترط في عقد القرض كون أداء الزكاة على المقرض ، نعم يصح تبرع المقرض - أو الأجنبي - بأداء الزكاة عنه وتسقط الزكاة على المقرض .

( مسألة ٨٤٧ ) الأحوط وجوباً لولي الصبي والمجنون إخراج زكاة غلاتهما ومواشيهما ، كما يستحب له إخراج زكاة مال التجارة إذا اتجر بمالهما لهما .

( مسألة ٨٤٨ ) لا يشترط في وجوب الزكاة الإسلام ، بل تجب حتى على الكافر ، لأنه ( مكلف بالفروع كما هو مكلف بالأصول ) على الأقوى ، نعم لا تصح منه لو أداها ،

لعدم إسلامه وعدم صحّة النّية منه ، ويجوز للإمام أو نائبه أخذها منه قهراً إذا اقتضى الأمر ، وعليه لو اشترى المسلم من الكافر نصاباً من النّصب الزّكويّة بعد أن تعلّقت به الزّكاة عند الكافر ولم يخرجها صاحبها الكافر بحيث لم يُقدر عليه فيجب على المسلم إخراجها ولكن لتتقيّة المال لنفسه لا لإبراء ذمّة الكافر.

( مسألة ٨٤٩ ) إذا استطاع المالك الحج بتمام النّصاب ، فإن تعلّق وجوب الزّكاة قبل تعلّق وجوب الحج وجب عليه إخراج الزّكاة دون الحج ، وإن تعلّق وجوبها بعد تعلّق الحج وجب الحج دون الزّكاة ، فإن عصى وترك الحج وجبت عليه الزّكاة . ويجوز له تبديل النّصاب بمال آخر قبل حلول الحول لإسقاط الزّكاة وأداء الحج .

## المَبْحَثُ الثَّانِي

### الشَّرَاطُ الْخَاصَّةُ

وفيه أربعة فصول :-

الفصلُ الأوّل ( مسألة ٨٥٠ ) يشترط في وجوب زكاة الأنعام شرائطُ زكاة الأنعام الثلاثة ( الإبل والبقر والغنم ) - مضافاً إلى الشرائط العامّة المتقدّمة - أربعة شرائط :-

الشرط الأوّل : النّصاب ، فلا تجب الزّكاة فيما لم يبلغ النّصاب ، ولكل واحد من الأنعام نُصب معيّنة .

ففي الإبل إثنا عشر نصاباً :-

١- خمس ، وفيها شاة .

٢- عشر ، وفيها شاتان .

٣- خمس عشرة ، وفيها ثلاث شياه .

٤- عشرون ، وفيها أربع شياه .

٥- خمس وعشرون ، وفيها خمس شياه

٦- ست وعشرون ، وفيها بنت مخاض ، وهي الأنثى التي دخلت في السنّة الثّانية من

عمرها ، فإن لم يكن عنده بنت مخاض أجزأ عنها ابن لبون ، فإن لم يكن عنده تخيير في شراء أيّهما شاء لدفعه زكاة .

٧- ست وثلاثون ، وفيها بنت لبون ، وهي الأثنى التي دخلت في السنة الثالثة من عمرها .

٨- ست وأربعون ، وفيها حقة ، وهي الأثنى التي دخلت في السنة الرابعة .

٩- إحدى وستون ، وفيها جذعة ، وهي الأثنى التي دخلت في السنة الخامسة من عمرها .

١٠- ست وسبعون ، وفيها بنتا لبون .

١١- إحدى وتسعون وفيها حقتان .

١٢- مائة وإحدى وعشرون فصاعداً ، وفيها في كل خمسين حقة وفي كل أربعين بنت لبون ، ولا بد أن يكون عدّها - بما ينطبق على الموجود - بلا زيادة ولا نقص .

فلو كان العدد الموجود مطابقاً للأربعين كالمائة والستين عدت زكاتها بالأربعين فيخرج أربع بنات لبون ، وإن كان مطابقاً للخمسين كالمائة والخمسين عدت زكاتها بالخمسين فيخرج ثلاث حقات ، وإن كان مطابقاً لكل منهما كالمائتين تخير بين عد زكاتها بالأربعين أو بالخمسين بما ذكرناه مخيراً ، وأمّا لو كان مطابقاً لهما معاً كالمائة والثمانين أو المائتين والستين عدت زكاتها بهما معاً فيحسب مقدّر خمسينين وأربعينين للرّم الأول أو مقدّر خمسينين وأربع أربعينات للرّم الثاني ، وبهذا ينحصر مورد العفو بما دون العشرة من عشرات الخمسين والأربعين .

وفي البقر نصابان :-

١- ثلاثون ، وفيها تبيع أو تبيعة ، وهي التي دخلت في السنة الثانية من عمرها .

٢- أربعون ، وفيها مسنة ، وهي التي دخلت في السنة الثالثة من عمرها .

وفيما زاد على هذين التقديرين يكون عد الزكاة حسب ما يطابق الموجود على أن لا تكون هناك زيادة ولا نقص .

وقد عفي عن ما دون الثلاثين ، وعن الزيادة فيما بين النّصابين من الواحد والثلاثين إلى التسعة والثلاثين ، وما بين الأربعين والستين كذلك .

ففي الستين - يجب عد زكاتها بما يطابق نصاب الثلاثين وهو - تبيعان ، ولا يجوز عدّه بالأربعين لاستلزامه بقاء العشرين من البقر بلا زكاة ، وفي السبعين - يعد زكاتها على ما يطابق النّصابين المعروفين وهو - تبيع ومسنة ، وفي الثمانين - يعد زكاتها على ما يطابق نصاب



الأربعين وهو - مستأن ، وفي التسعين - يعد زكاتها على ما يطابق نصاب الثلاثين وهو - ثلاث تبيعات ، وهكذا .

وقد يطابق الموجود كلاً من النصابين بلا زيادة ولا نقيصة كالمائة والعشرين فيتخير بين العد بالثلاثين والأربعين ، لعدم لزوم المحذور المذكور في العد بأيّ منهما .

وفي الغنم خمسة نصب وهي :-

١- أربعون ، وفيها شاة .

٢- مائة وإحدى وعشرون ، وفيها شاتان .

٣- مائتان وواحدة ، وفيها ثلاث شياه .

٤- ثلاثمائة وواحدة ، وفيها أربع شياه .

٥- أربعمائة فما زاد ، ففي كل مائة شاة .

( مسألة ٨٥١ ) لا فرق فيما ذكرناه من نصب الزكاة بين الإبل العرابية والبخاتية ،

وكذلك في الغنم بين الضأن والماعز ، كما أن البقر والجاموس يعد من جنس واحد .

( مسألة ٨٥٢ ) لا فرق - في عدّ وحساب النصاب في جميع أقسام الأنعام الثلاثة - بين

الذكر والأنثى ، وبين الصحيح والمريض ، وبين المعيب والسليم ، وبين الهرم والشاب ، ويجوز إخراج الزكاة من أيّ منها وإن كان الأحوط إخراج الصحيح دون المريض ، والشاب دون الهرم ، والسليم دون المعيب ، نعم لو كانت كلها صحيحة أو سليمة أو شابة فلا يجوز دفع المريضة أو المعيبة أو الهرمة ، ويجزئ ذلك لو كانت كلها كذلك .

( مسألة ٨٥٣ ) لا يجزي دفع الذكر - زكاة - عن الإناث - وإن كانت كلها كذلك -

وبالعكس إلا بإذن الحاكم الشرعي على الأحوط لأنه قد يحصل في ذهنه ما به المصلحة في الحالة العكسية ، كما لا يجزي أيضاً دفع الماعز - زكاة - عن الضأن - وإن كانت كلها كذلك - وبالعكس إلا بإذنه ، وكذلك الحال في الإبل العرابي والبخاتي والجاموس .

( مسألة ٨٥٤ ) يشترط - على الأحوط وجوباً - في الشاة التي يجب دفعها عن نصب

الإبل والغنم إكمال سنتها الأولى ودخولها في السنة الثانية إن كانت من الضأن ، وإكمال سنتها الثانية ودخولها في الثالثة إن كانت من الماعز .

( مسألة ٨٥٥ ) يجوز للمالك - بإذن الحاكم الشرعي - أن يدفع زكاة ماله من غير

نصابه ، وكذلك في دفعها من غير بلده ، كما يجوز له - بإذنه كذلك - دفع القيمة عن العين - ولو من النقدين وما بحكمهما من الأثمان كالأوراق النقدية - وإن كان دفع العين أفضل

وأحوط ، وبالأخص لو ارتبكت العمل بحيث لم يحرز كونها تساوي القيمة الفعلية إلا إذا زادت نسبياً عنها فلا مانع ، بل هو الأفضل مع قبول المزكي .

( مسألة ٨٥٦ ) لا يشترط في الأنعام الثلاثة التي تدفع زكاة أن تكون متساوية مع أمثالها في القيمة ، بل يجوز دفع الأقل - قيمة - من غيرها بقليل ، وإن كان الأفضل إخراج أعلاهن قيمة .

( مسألة ٨٥٧ ) إن المدار في دفع القيمة مبني على وقت الأداء لا وقت الوجوب ، كما أن الأحوط دفع أعلى القيمتين من قيمتي بلد الدفع وبلد النصاب .

( مسألة ٨٥٨ ) إذا ملك أحد نصب الأنعام الثلاثة من دون زيادة عليه فإن أخرج زكاته من نفس النصاب فلا تجب عليه الزكاة في الحول الثاني والثالث وهكذا - لو بقي على حاله - لنقصانه عن النصاب بإخراج الزكاة منه سابقاً وعدم حصول زيادة جديدة تجب الزكاة لأجلها فيما بعد ، وكذا لو لم يخرج زكاته أصلاً لغفلة ونحوها وأراد إخراجها من نفس ذلك النصاب فلا تجب عليه إلا زكاة سنة واحدة .

وإن أخرج زكاته من غيره فتكرر عليه الزكاة ، لعدم طرؤ النقص على النصاب .  
وأما إذا كان المال أزيد من النصاب كما إذا كان عنده خمسون شاة ومرت عليها أحوال ولم يؤد زكاتها وجبت عليه الزكاة بمقدار ما مضى من السنين إلى أن ينقص عن النصاب الأدنى ، كما لو مضت عليه إحدى عشر سنة بلا زكاة مدفوعة فلا بد أن يدفع الزائد - وهو العشرة مع شاة النصاب الأول وهو الأربعون - زكوات حتى تصفى تسعة وثلاثون فلا زكاة حينئذ بعد ذلك حتى تحصل سنة لما بعد من السنين .

( مسألة ٨٥٩ ) لو عاوض ما عنده من نصاب إحدى الأنعام الثلاثة - وإن كانت واحدة - مع مالك آخر قبل مضي الحول بشيء آخر - من جنسه أو غيره - سقطت الزكاة عنه ، إن لم يقصد الفرار من الزكاة ، وإلا استحب له إخراجها .

الشرط الثاني : أن تكون سائمة في تمام الحول بنحو الصّدق العرفي ، بمعنى الرعي في أرض الله الواسعة - كالصّحاري المزروعة إلهياً - وعدم علفها من مالكةا أو من شخص آخر ، فلا يضر اعلافها بما لا ينقطع السّوم به عرفاً - كاليوم واليومين - لعارض من العوارض ذات الغالبية كالمطر أو خوف العدو أو عدم تمكّن الراعي من إرسالها إلى الأعشاب العامة .

( مسألة ٨٦٠ ) لا فرق في صدق السوم - العرفي - بين كون النبت - في الصحراء - مباحاً أو مملوكاً ، كما لو رعاها في الدغل والحشيش الذي ينبت لوحده في الأرض المملوكة - ولو لآخرين من غير المانعين بصراحة - في أيام الربيع أو عند نضوب الماء فتجب فيها الزكاة ، وكذا لو اشترى لها الأرض ونبت الزرع لوحده فسامت فيه .

( مسألة ٨٦١ ) لو اشترى - أو استأجر - المرعى مزروعاً فأطعمت منها الأنعام سقط السوم ولا تجب الزكاة فيه ، وكذا لو جز العلف المباح وأطعمها إياه خرجت عن السوم وكانت معلوفة .

( مسألة ٨٦٢ ) لا فرق في المعلوفة - التي لا تجب فيها الزكاة - بين أن تكون معلوفة بالاختيار أو بالاضطرار ، ولا بين أن يكون العلف من مال المالك أم من غيره ، وسواء كان بإذنه أو من دون إذنه .

الشروط الثالث : أن لا تكون عوامل - عرفاً - في تمام الحول ، ولو كانت كذلك - ولو في بعض منه - لم تجب الزكاة ، نعم لا يضر العمل يوماً أو يومين كما تقدم في السوم .  
الشروط الرابع : أن يمضي عليها حول كانت جامعة فيه للشرائط العامة والخاصة .  
ويكفي في تحقق المضي - واستقرار وجوب الزكاة - مجرد إكمال الشهر الحادي عشر والدخول في الثاني عشر ، ولا يحتاج إلى إكماله ، ويكون مبدأ الحول الثاني بعد تمامه .  
وعليه فلا يضر - في وجوب إخراج الزكاة - فقدان بعض الشروط في أثناء - وقبل تمام - الشهر الثاني عشر .

( مسألة ٨٦٣ ) يشترط في وجوب إخراج الزكاة بقاء الشروط - الخاصة والعامة إلا البلوغ كما تقدم - إلى نهاية الشهر الحادي عشر ، فلو اختل بعض تلك الشروط قبل تمام ذلك الشهر بطل الحول وسقطت الزكاة كما لو نقص المال عن النصاب أو لم يتمكن من التصرف فيه .

( مسألة ٨٦٤ ) إذا تملك مالك النصاب - في أثناء الحول مضافاً للمال الزكوي - مالاً جديداً يارث أو شراء أو نتاج ، فإن لم يكن - ما تملكه جديداً - نصاباً مستقلاً ولا مكمللاً لنصاب آخر فلا يجب عليه شيء .

فمثلاً لو كان عنده أربعون من الشياه فولدت له أربعين بعد ستة أشهر من بداية تملك

الأمهات فلا يجب عليه شيء إلا شاة واحدة عن الأمهات كما لو ملك الثمانين من أول السنة حيث وجوب الشاتين ، وكذا لو كان عنده خمس من الإبل فولدت أربعاً وهكذا .  
وأما إذا كان نصاباً مستقلاً كما لو كان عنده خمس من الإبل فولدت له خمساً أخرى في أثناء الحول كان لكل منهما حول ينفراده ، وكذا لو كان نصاباً مستقلاً ومكماً للنصاب اللاحق أيضاً كما إذا كان له عشرون من الإبل واشترى في أثناء حولها خمساً أخرى فلكل من النصابين حول ينفراده .

وأما إذا لم يكن نصاباً مستقلاً ولكن كان مكماً للنصاب اللاحق ، كما إذا كان له ثلاثون من البقر وولدت أحد عشر في أثناء حولها وجب استئناف حول جديد لهما معاً عند انتهاء حول النصاب الأول .

( مسألة ٨٦٥ ) مبدأ حول السخال من حين التاج لا من حين الاستغناء بالرعي عن اللبن ، سائمة كانت أمهاتها أم معلوفة .

( مسألة ٨٦٦ ) يشترط في زكاة النّقين ( الذهب

## الفصل الثاني

والفضة ) - مضافاً إلى الشرائط العامة المتقدمة - أمور:

الأول : أن يكونا مسكوكين بسكة المعاملة الرائجة

## شروط زكاة النّقين

بحيث يصدق عليهما في التعامل بهما أنهما دينار أو درهم - وإلا فلا تجب الزكاة كالسبائك وحلي النساء وغيرها - بلا فرق في أن تكون بسكة الإسلام أو الكفر ، وسواء كانت مكتوبة أم منقوشة ، بقيت على سكتها أو مسحت لعارض .

( مسألة ٨٦٧ ) الممسوح - من الدنانير أو الدراهم - بالأصالة إن هجر التعامل بها

مع الناس نوعاً فلا تجب الزكاة فيها ، وإلا - كما لو كان الهجر بسبب اتخاذهما زينة أو جمعهما والاحتفاظ بهما اكتنازاً أو كما يصوغه الهواة - فتجب الزكاة .

الثاني : مضي الحول على عينهما ، كما مر في الأنعام فراجع .

الثالث : النصاب .

ففي الذهب نصابان :-

١- عشرون ديناراً شرعياً ، وفيه ربع العشر ( ٢,٥ ٪ ) أي نصف دينار ذهبي .

والدينار هو مثقال شرعي ، ويعادل (١٨) حمصة أو عشرين قيراطاً ، وبحساب الغرام كما هو متعارف اليوم ( ٤,٢٥ ) غراماً ، وكما هو معلوم أن المثقال الشرعي يساوي ثلاثة أرباع الصيرفي فيكون مجموع العشرين خمسة عشر مثقالاً شرعياً .  
ولا تجب الزكاة فيما نقص عن هذا النصاب ولا فيما زاد حتى يبلغ النصاب الثاني ، وهو :-

٢- أربعة دنانير شرعية - بعد العشرين - ، وفيها ربع عشرها أيضاً ( ٢,٥ ٪ ) أي قيراطان ، وتعادل هذه الأربعة ثلاثة مثاقيل صيرفية .  
فيصير زكاة الأربعة والعشرين ديناراً نصف دينار وقيراطين من الذهب ، وهكذا كلما زاد أربعة دنانير يجب إخراج زكاتها وهو ربع عشرها ، وليس فيما نقص عن الأربعة زكاة كما مر .

وفي الفضة نصابان أيضاً :-

١- مائتا درهم شرعي ، وفيها ربع العشر ( ٢,٥ ٪ ) أي خمس دراهم .  
والدرهم يساوي سبع المثقال الشرعي ونصف المثقال الصيرفي وربع عشره ، لأن كل عشرة دراهم شرعية تساوي سبعة مثاقيل شرعية وخمسة مثاقيل وربع من الصيرفي ، فيصير مجموع المثاقيل مائة وأربعون مثقالاً شرعياً ومائة وخمسة مثاقيل صيرفية ، والدرهم الواحد بحساب الغرام كما هو متعارف اليوم ( ٢,٩٨ ) غراماً .  
وليس فيما نقص عن هذا المقدار زكاة ، ولا فيما زاد حتى يبلغ النصاب الثاني الآتي :-

٢- أربعون درهماً ، وفيها ربع عشرها أيضاً وهو درهم واحد ، فيصير زكاة المائتين وأربعين درهماً ستة دراهم شرعية ، وهكذا كلما زاد أربعون كان فيها درهم واحد ، ولا زكاة فيما نقص عن الأربعين كما مر .

إذن الضابط في زكاة هذين التقدين - بعد بلوغهما النصاب وتوفر باقي الشروط - أن يخرج زكاتها بنسبة ربع العشر ( ٢,٥ ٪ ) أي واحد من كل أربعين ، وإن تزيد هذه النسبة - في بعض الصور - عن المقدار الواجب قليلاً لكنه غير مضر في أداء الواجب .

( مسألة ٨٦٨ ) لا فرق في النهب والفضة بين الجيد والرديء ، إلا أنه لا يجزي إعطاء الرديء إذا كان تمام النصاب من الجيد .

( مسألة ٨٦٩ ) الأفضل والأحوط دفع العين في التّقدين ، وإن كان يجوز - بإذن الحاكم الشرعي - دفع القيمة من التّقدين ومن غيرهما من الأثمان كالأوراق التّقدية لو أحرزت فيها المساواة التامة إن لم تزدد بالاعتبار .

( مسألة ٨٧٠ ) تجب الزكاة - على الأحوط - في الدنانير والدراهم المغشوشة - في مادتها مثلاً - وإن لم يبلغ خالصهما النّصاب ، نعم لو كان الغش كثيراً بحيث لا يصدق على المغشوش أنه من الذهب أو الفضة فلا تجب الزكاة فيه وإن بلغ خالصه النّصاب الأول مثلاً كما في أعلى نصبه .

( مسألة ٨٧١ ) إذا شك في بلوغ النّصاب وجب - على الأحوط - اختباره بالإذابة لمعدني دنانيره أو دراهمه ونحوها لتعيين المقدار الخالص ، وكذا لو شك فيه في أنه خالص أو مغشوش .

( مسألة ٨٧٢ ) إذا كان عنده أموال زكوية فإن كانت من جنس واحد - كما لو كان عنده ليرة ذهبية عثمانية وليرة ذهبية إنكليزية أو روبية فضية إنكليزية أو هندية وقران فضي إيراني - ضم بعضها إلى بعض فإذا بلغت نصاباً أخرج زكاتها وجوباً ، وإن كانت من أجناس مختلفة - كما لو كان عنده تسعة عشرة ديناراً وعشرة دراهم - اعتبر بلوغ النّصاب في كل واحد منهما مستقلاً ولا يكفي ضم بعضها إلى بعض لعدم وجوب الزكاة في ذلك على هذا النحو .

( مسألة ٨٧٣ ) لو بدل ما يملكه من التّقدين أثناء الحول بجنسهما أو بجنس آخر أو أذابهما سقطت الزكاة عنه إن لم يقصد الفرار منها ، وإلا استحب له إخراجها ، كما مر في الأنعام .

( مسألة ٨٧٤ ) يعتبر في وجوب زكاة الغلات

### الفصل الثالث

الأربع ( الحنطة والشعير والتّمر والزبيب ) ، ويلحق بها شرائط زكاة الغلات الأربع - على الأحوط وجوباً - السلت ( وهي حبة ملساء

كالحنطة لكن لها خاصية الشعير ) والعلس ( وهو يشبه الحنطة ويعتاد أكله أهل صنعاء ) - مضافاً إلى الشرائط العامة المتقدمة - أمران :-

الأول : بلوغ النّصاب ، وهو - على الأحوط بحساب الكيلو ثمانمائة وسبعة وأربعون

كيلو غراماً .

والمقدار الواجب إخراجه - من هذا النّصاب - يتوقّف على كَيْفِيَّة سقي الأرض المثمرة لا الأشجار حين غرسها .

فإن كان سيقاً طبيعياً - بلا مؤونة ومشقة - من العيون والأنهار - ولو بحفرها - أو نحوها ، أو عذياً كماء المطر ، أو بعلاً وهو مص عروقه من ماء الأرض ففيها العشر أي ( ١٠ ٪ ) من النّصاب .

وإن كان غير طبيعي كما لو سقيت بالدّلاء أو المضخّات أو النّواعير أو النّواضح ونحوها من الوسائل الحديثة ففيها نصف العشر أي ( ٥ ٪ ) من النّصاب .

وإن كان سقيها بالأمّرين اعتبر بالأكثر منهما إذا كان بحيث ينسب السّقي إليه ولا يعتاد بالآخر مثل الأوّل ، وإذا تساوى من حيث العدد والصدّق العرفي بحيث يصدق عرفاً أنّها سقيت بهما وزع الواجب عليهما فيعطي من نصف غلّته العشر ومن نصفها الآخر نصف العشر أي ( ٧,٥ ٪ ) من النّصاب ، ومع الشّك في صدق الاشتراك والغلبة فالواجب هو الأقل وإن كان الأحوط استحباباً هو الأكثر .

( مسألة ٨٧٥ ) لا يتغيّر حكم ما يسقى بالدّوالي أو المضخّات ونحوهما من العلاجات عن نصف العشر بنزول الأمطار المعتادة في السّنة ، إلّا إذا كثرت بحيث استغني بها عن المضخّات والدّوالي وسائر العلاجات فيتغيّر حكمه إلى وجوب العشر فيه ، أمّا لو صدّق عرفاً الاشتراك بينهما وبين الأمطار في السّقي على حدّ التّساوي فيجب فيه التّوزيع باستخراج العشر في النّصف ونصف العشر في النّصف الآخر أي ( ٧,٥ ٪ ) من النّصاب كما مرّ .

( مسألة ٨٧٦ ) لو أخرج شخص الماء - عبثاً أو لغرض من الأغراض - بالدوالي أو المضخّات وسقى به شخص آخر زرعه وجب - على الأحوط - إخراجه ، وكذا لو كان مخرج الماء صاحب الزرع نفسه وقد أخرجه لغرض آخر غير السّقي ثمّ أراد سقي زرعه به وحققه ، أمّا لو استخرج الماء لسقي زرع له ثمّ بدا له سقي زرع آخر له أو زاد من الماء فسقى به الزرع الآخر فالواجب في الصّورتين إخراج نصف العشر .

الثّاني : الملك في وقت تعلّق الوجوب ، سواء كان بالشّراء أم بالزّرع أم بالإرث أم غيرها من الأسباب الدّاخلّة في الموضوع .

( مسألة ٨٧٧ ) وقت تعلق الزكاة بالغلات - على المشهور - حين انعقاد حب الحنطة والشعير واصفرار ثمر النخل أو احمراره وانعقاد الحصرم في الكرم ، والأحوط وجوباً إخراج الزكاة - مع توفر كافة الشروط - فيما لو تملك الغلة بعد الانعقاد ولو قبل صدق كونها حنطة أو شعيراً أو تمرّاً أو عنباً من مراحلها الأخيرة .

( مسألة ٨٧٨ ) المدار في بلوغ النصاب المخرج منه الواجب للغلات هو اليابس منها ، فلو كانت بالغة النصاب وهي رطبة ثم نقصت عند جفافها فلا تجب الزكاة ، وعلى هذا فلا بد من كونها بالغة حد النصاب وقت رطوبة حبوبها هو بلوغها كثرة لو جفت لو فت في كونها نصاباً ولو على أقل تقدير منه .

( مسألة ٨٧٩ ) وقت وجوب الأداء وإخراج الزكاة غير وقت التعلق ، فيجب على المالك الإخراج حين تصفية الغلة واجتذاذ الثمر واقتطاف الزبيب على النحو المتعارف ، فلو أخره - عامداً وملفتاً - مع وجود المستحق ضمنها لو تلفت أو سرت .

ويجوز للساعي - من قبل الإمام أو نائبه الخاص أو العام - مطالبة المالك في وقت تعلق الزكاة ويجب عليه القبول والإخراج على الأحوط وجوباً ، نعم لو أخرجها من دون مطالبة بعد التعلق وقبل وقت الأداء فليس للساعي الامتناع من قبولها .

( مسألة ٨٨٠ ) لا تتكرر الزكاة في الغلات الأربع بتكرر السنين فإذا أخرج زكاة حنطته - مثلاً - وبقيت العين عنده سنين فلا تجب عليه الزكاة مرة أخرى وإن استمر توفر الشروط ، بخلاف الأنعام والنقدين .

( مسألة ٨٨١ ) الأحوط وجوباً عدم استثناء المؤونة التي يصرفها المالك في ثناء زرعه - من أجرة الفلاح والحارث والساقى وأجرة الأرض إن كانت مستأجرة وأجرة المثل إن كانت الأرض مغصوبة وأجرة الحفظ والجذاذ وغير ذلك مما يحتاج إليه الزرع والشجر والثمر ، ومن المؤونة ما يأخذه السلطان باسم الخراج - إلا ما كان أخذه من قبله بعد تعلق الزكاة في غلاته فيجوز للمالك - بإذن الحاكم الشرعي - احتسابها على الزكاة بالنسبة - لعدم وجوب حفظها إلى زمان التصفية والاجتذاذ والاقتطاف - كأن يسلم الثمر إلى المستحقين أو الساعي وهو على الشجر أو النخيل أو الساق ويشترك معهم في المؤن .

( مسألة ٨٨٢ ) المقاسمة هي ما يأخذه السلطان من نفس حاصل الأرض بنحو الضريبة ، فلا تجب فيها زكاة .



والخراج ما يأخذه السلطان من النقد المضروب على حاصل الأرض ، فلا يستثنى على الأحوط وجوباً كما مر .

( مسألة ٨٨٣ ) حكم كل من الزروع والأشجار والنخيل - حتى الذي يثمر في العام مرتين كما في بعض المواقع المصرية على الأحوط وجوباً - للمالك الواحد في الأماكن المتباعدة كحكمها في المكان الواحد فتضم الثمار بعضها إلى بعض وإن كانت متفاوتة في الإدراك بعد أن كانت الثمرتان مثلاً لعام واحد ، فإذا بلغ - مجموع الثمار - النصاب وجبت الزكاة فيه وإن لم يبلغ كل واحد منهما حد النصاب .

( مسألة ٨٨٤ ) يجوز - في حال اختلاف العين الزكوية من الجنس الآخر - الاكتفاء بدفع الجيد عن الأجود أو دفع الأرذل عن الرديء ، أما دفع الرديء عن الجيد أو الأجود فلا يجوز ، والأحوط دفع الزكاة من نفس النوع .

( مسألة ٨٨٥ ) الأحوط عدم جواز دفع القيمة - وإن كانت وافية - عن هذه الزكاة إلا من التقدين وما بحكمهما من الأثمان كالأوراق النقدية إلا بتقبل الحاكم الشرعي - أو وكيله كالساعي - تلك القيمة ثمناً عنها .

( مسألة ٨٨٦ ) إذا شك المالك في بيع الزرع أو الثمر في أنه هل وقع بعد تعلق الزكاة به ؟ حتى تكون عليه ، أو وقع قبل تعلق الزكاة ؟ حتى تكون على المشتري ، فلا يجب عليه دفع الزكاة سواء جهل بالتأريخين معاً أم علم زمان التعلق وشك في زمان البيع . وإن شك المشتري في ذلك وجب إخراج الزكاة إلا إذا علم بأن البائع قد أدى الزكاة على تقدير كون البيع بعد التعلق سواء جهل بالتأريخين معاً أم علم بزمان البيع وجهل زمان تعلق الزكاة أو بالعكس .

( مسألة ٨٨٧ ) يجوز للحاكم الشرعي - أو وكيله - خرص ثمر النخل والكرم والزرع على المالك - بما فيه الغبطة والمصلحة لمستحقي الزكاة - بشرط قبوله فيما لو كان الخرص يزيد بنسبة .

والخرص هو تقدير كمية الغلة من دون حاجة إلى الكيل أو الوزن وذلك بعد بدو الصلاح وتعلق الوجوب .

وتظهر فائدته - بعده وقبل تسليمه إلى الحاكم الشرعي - في جواز تصرف المالك في المال الزكوي كيف شاء ، بل يصح الخرص من المالك أيضاً - بموافقة الحاكم أو وكيله - إذا

كان من أهل الخبرة والإطلاع والثقة والأمانة .

**الفصلُ الرابع** ( مسألة ٨٨٨ ) تجب الزكاة - على الأحوط - في  
شُرَاطُ زَكَاةِ مَالِ التِّجَارَةِ بالعين كما في زكاة النّقّدين .  
مال التّجارة ، بنسبة ربع العشر ( ٢,٥ ٪ ) ، وتعلّق

وهو كل مال تملكه المكلف وأعدّه للتّجارة والاكتساب به ، سواء كان الإنتقال إليه  
بعقد المعاوضة التّجاريّة ، أو بمثل الهبة أو الصّلح المجاني ، أو الإرث على الأحوط ، وسواء  
كان قصد الإكتساب به من حين الإنتقال إليه أو بعده .  
كما لا فرق فيه بين أن يكون ممّا يتعلّق به الزّكاة الماليّة - وجوباً - وبين غيره كالتّجارة  
بالحبوب الأخرى ، ولا بين أن يكون من الأعيان أو المنافع ، كما لو استأجر داراً بنية  
التّجارة .

( مسألة ٨٨٩ ) يشترط في وجوب زكاة مال التّجارة الاحتياطي - مضافاً إلى الشّرَاطِ  
العامة - أمور :

- ١- بلوغه حد نصاب أحد النّقّدين المتقدّم ، فلا زكاة فيما لم يبلغه .
- ٢- مضي الحول عليه من حين قصد التّكسّب والاسترباح .
- ٣- بقاء قصد الإكتساب طول الحول ، فلو عدل عنه - في أثناءه - ونوى القنية أو نوى  
صرفه ضمن المؤونة لم تجب فيه الزّكاة ، وإن عاد إلى قصد الإكتساب اعتبر ابتداء الحول من  
حينه .

٤- أن يطلب برأس المال زيادة عليه طول الحول ، فلو كان رأس ماله مائة دينار مثلاً  
، فصار يطلب بنقيصة في أثناء السّنة - ولو حبة من قيراط - يوماً منها سقطت الزّكاة .

( مسألة ٨٩٠ ) إذا كان مال التّجارة من الأنواع التي تجب فيها الزّكاة وفيه قدر  
نصيبها مع توفّر بقية الشّرَاطِ - مثل أربعين شاة أو ثلاثين بقرة أو عشرين ديناراً - ، فإن اتّفق  
مبدأ حوليها قدّمت زكاة المال فإن بقي النّصاب أخرج زكاة مال التّجارة كالواحد  
والعشرين ديناراً إذا زكّاها للمال فأخرج نصف دينار فإنّه لما بقي بعد ذلك قدر العشرين  
على حاله وزيادة النّصف دينار الآخر وجب على الأحوط إخراج زكاة التّجارة وإلاّ  
سقطت .

وإن اختلف مبدأ حوليهما فإن تقدّم حول المائيّة سقطت زكاة التجارة - لفرض نقصان النّصاب في أثناء الحول - وإن انعكس فإن أعطى زكاة التجارة قبل حلول حول الزكاة المائيّة سقطت وإلاّ قدّم زكاة المائيّة فإن بقي النّصاب على حاله وجبت زكاة التجارة .

( مسألة ٨٩١ ) إذا كان مال التجارة من الأنواع التي تجب فيها الزكاة ومرتباً بنصبها المائيّة وعروضها في أثناء الحول بمثلها سقط وجوب زكاة المال - لاشتراط بقاء العين طول الحول - دون زكاة مال التجارة فإنها تبقى على حالها .

( مسألة ٨٩٢ ) إذا ظهر في مال المضاربة - التي هي الدراهم أو الدنانير المسكوكة أو ما يعوّض عنها بالاعتبار الحالي - ربح كانت زكاة رأس المال - مع بلوغه النّصاب - على ربّ المال ، ويضم إليه حصّته من الربح ، وكذا إذا بلغ الربح النّصاب وتمّ حوله ، ولو بلغ حصّة العامل - من الربح - النّصاب مع اجتماع الشرائط أخرج زكاته ، لكن ليس له التّأدية من العين إلاّ بإذن المالك أو بعد القسمة .

( مسألة ٨٩٣ ) إذا صادف رأس سنته الخمسيّة مع سنته التجاريّة قدّم الخمس على زكاة التجارة ، لأنّ الخمس ثابت الوجوب وزكاة التجارة احتياطيّة فيه ، إلاّ إذا بقي الزائد على حاله وكان نصاباً ، وكذا يقدّم الخمس - لو كان مديناً شيئاً منه - عليها إلاّ إذا بقي ما فيه زيادة أيضاً وكان نصاباً .

## المَقْصِدُ الثَّانِي

فِي أَصْنَافِ مُسْتَحَقِّي الزَّكَاةِ ( الثَّمَانِيَةِ ) وَأَوْصَافِهِمْ

وفيه مبحثان :-

المَبْحَثُ الأوَّل

وهم ثمانية :-

الأوَّل والثَّانِي : الفقير والمسكين .

فِي أَصْنَافِهِمْ

وكلاهما من لا يملك مؤونة سنته - لنفسه وعياله

بحيث تليق بحالتهم - فعلاً أو قوّة ، والثَّانِي أسوأ حالا من الأوَّل ، وقيل العكس ، والعمدة هو صحّة الدّفع إلى أحدهما أو كليهما وإن لم يظهر الأسوأ وإن كان هو أهم لكن أهميّته

حين تشخيصه .

والغني بخلافهما ، فإنه من يملك قوت سنته فعلاً - بأن يكون له مال ( نقداً أو جنساً )  
يكفيه لمؤنته ومؤونة عياله - أو قوة - بأن يكون له حرفة أو صنعة يحصل منها مقدار المؤونة  
أو كان له مال وقوة يقدر بهما معاً مثلاً أن يتاجر أو يصانع بماله - فلا يجوز له أخذ الزكاة ،  
وكذا من كان قادراً على الإكتساب - فعلاً - وتركه تكاسلاً ، فإن خرج بعد ذلك ولم يجد  
عملاً أو شغلاً يتكسب به أو انتهى وقتهما وكان بحاجة إلى القوت فيجوز الأخذ ما دام  
كذلك .

( مسألة ٨٩٤ ) من كان متمكناً من الإكتساب ولكن لا يناسب شأنه فيجوز له الأخذ  
من الزكاة إلى حين وجدان ما يناسبه ، وكذا لو كان قادراً على مهنة ولم تكن عنده أدواتها  
فيجوز الأخذ بمقدار ما يكفيه لشرائها ، أما لو كان متمكناً من تعلم صنعة أو حرفة تكفي  
لمؤنته ومؤونة عياله وترك تعلمها من دون عذر فلا يجوز له أخذ الزكاة إلا إذا انتهى وقت  
تعلمها واستمرت حاجته .

( مسألة ٨٩٥ ) من كان عنده رأس مال لا تكفي أرباحه لمؤونة سنته ، أو كان  
صاحب صنعة بكامل أدواتها - وكانت تكفي لمؤنته - ، أو صاحب دار أو بستان أو خان -  
تقوم قيمتها بمؤنته - ، ولكن لا يكفيه الحاصل - من هذه الأمور - لنفقتة وإعاشته فيجوز له  
أن يأخذ من الزكاة مقدراً يكمل به مؤنته ، ولا يجب عليه بيع الأدوات والبستان ونحوهما  
، بل له إبقاؤها .

( مسألة ٨٩٦ ) تملك دار السكنى والخادم والدابة - لمن يحتاج إليها بحسب حاله ولو  
لشرفه - لا يمنع من إنطباق عنوان الفقير عليه وأخذه الزكاة ، وكذا أثاث البيت من الظروف  
والفرش والأواني والألبسة الصيفية والشتوية والكتب العلمية وغيرها مما يحتاج إليه - في  
إعاشته - ويناسب شأنه .

نعم لو كان عنده - من المذكورات - أزيد من حاجته ومن متطلبات مكانته الاجتماعية  
والعائلية وبما يناسب عزه وشرفه - وهي تختلف اجتماعياً من فرد إلى آخر - وكان الزائد  
يكفي لمؤنته فلا يجوز له أخذ الزكاة ، بل حتى الدار - أو العبد أو الفرس أو الجارية - إذا  
كانت قيمتها أزيد من حاجته الفعلية التي تناسب شأنه وكان بإمكانه تبديلها بأقل قيمة  
للاستفادة من التفاوت بينهما والتعيش بها فيجب التبديل ويحرم عليه الأخذ من الزكاة .

( مسألة ٨٩٧ ) طالب العلم الَّذي لا يملك فعلاً مؤونة سنته إن تعيَّن عليه تحصيل العلم شرعاً أو لم يكن قادراً على الإكتساب لفقد رأس المال أو الأدوات أو لم يكن مناسباً لشأه . كما هو الغالب في زماننا لرجال العلم . فلا مانع من أخذ الزكاة من سهم الفقراء ، بل ومن سهم سبيل الله ، لأن عمله وهو الاشتغال بالدراسة وتعلُّم الأحكام وتعليمها ذو مصلحة راجحة شرعاً وهو أمر محبوب لله ﷻ حتى إذا لم يقصد بذلك القرية وإن كان الثواب متوقفاً عليها .

أما لو قصد بدراسته أمراً محرماً . والعياذ بالله . كالتصدي للفتوى وهو ليس بأهل لها علماً أو ديناً أو كان ذلك لإيذاء الناس وإلقاء الفتن . مثلاً . ولو عن علم كان أمراً محرماً كذلك ولم يجز له أخذ الزكاة حينئذ حتماً .

( مسألة ٨٩٨ ) لو ادعى شخص الفقر فإن علم صدقه . من شهادة العدلين أو غيره . أو حصل الوثوق من قوله من الطرق الأخرى فلا مانع من إعطاء الزكاة ، وإلا فلا يجوز ، وكذا من علم من حالته السابقة أنها الغنى فلا بد من الاطمئنان بحصول فقره بعد ذلك .

( مسألة ٨٩٩ ) لو شك الدافع في أن ما بيد مدعي الفقر كان كافياً لمؤونة سنته فإن كانت حالته السابقة هي الفقر جاز إعطاءه من الزكاة استصحاباً ، بل وكذا لو جهلت حالته السابقة اعتماداً على عدم اليقين في غناه مع ظاهر صدقه بادعائه الفقر لو لم يكن مورداً للاتهام ، أما لو علم بسبق الغنى فلا يجوز كما مر .

( مسألة ٩٠٠ ) لو دفع الزكاة إلى شخص باعتقاد أنه فقير ثم ظهر عدم استحقاقه . لغناه أو كونه ممن تجب نفقته على الدافع أو غير ذلك . فإن كانت العين باقية عنده وجب عليه استرجاعها منه وصرفها في مصرفها الحقيقي كما على أخذها عدم الامتناع من إرجاعها ، وإن كانت تالفة ضمن بدلها إن كان القابض عالماً بأنها زكاة . وإن لم يعلم بحرمتها على الغني . كحالة تغريمه بقيمتها إن لم يقصر بدفعها له أولاً .

أما لو دفعها إلى الحاكم الشرعي وتلفت عنده قبل إيصالها إلى مستحقها فلا ضمان على الدافع ، وكذا لو كان الدافع مستنداً إلى حجة شرعية . كالفحص أو بأمر الحاكم الشرعي أو وكيله . أو دفع الزكاة إلى غني وكان جاهلاً بحرمتها عليه فلا ضمان على الدافع بل يرجع على القابض كما مر ، ولا ضمان على القابض إذا كان جاهلاً بأن ما أخذه زكاة . وإذا تعذر إرجاع الزكاة . أو بدلها في الصور المتقدمة . وجبت الزكاة على دافعها .

على الأحوط وجوباً ، ، ولا تفرغ ذمته بما دفعه أولاً سواء وجب الضمان على القابض وتعذر أخذه منه أو لم يجب كما في صورة كونه مغروراً من قبل الدافع .

( مسألة ٩٠١ ) يجوز إعطاء الفقير - من مال الزكاة - أزيد من مؤونته - بل ما يكفيه لسنين عديدة - في دفعة واحدة ، أما غيره - كالكاسب وصاحب الصنعة ونحوهما - ممن لا يفي ما يحصل عليه بنفقته فيقتصر - على الأحوط وجوباً - على ما يكمل النفقة فقط كما مر

( مسألة ٩٠٢ ) لو كان - لمن عليه الزكاة - دين على الفقير - حياً أو ميتاً - جاز احتساب دينه من الزكاة ، بشرط - في الأخير وهو ما لو كان الفقير ميتاً - أن لا تفي تركته بدينه وإلا لم يجز ، نعم إذا لم يمكن الاستيفاء منها - لامتناع الورثة ولم يمكن إجبارهم أو غصب التركة غاصب ولم يمكن أخذها منه أو أتلّفها متلف بنحو لا يستوجب الضمان كحالة عدم التعدي والتفريط ونحو ذلك - فالأظهر الجواز ، وإن كان الأحوط الاستئذان من الحاكم الشرعي .

( مسألة ٩٠٣ ) لا يجب إعلام الفقير بأن المدفوع إليه زكاة ، بل يدفعه حتى على نحو يتصور الفقير أنه هدية أو إعانة ، ويجوز صرفها في مصلحة الفقير كما إذا قدم إليه تمر الصدقة أو زبيبها فأكل هو وعياله ، بل يستحب صرفها إليهم على وجه الصلة ظاهراً وينوبها زكاة وخصوصاً لمن يترفع عن أخذ الزكاة حياءً ، وبالأخص من لم يأخذها أصلاً وهو بحاجة ماسة لها ولم يكن بديل غيرها .

( مسألة ٩٠٤ ) لو نذر مالك الزكاة أن يعطي زكاته فقيراً معيناً انعقد نذره ، فإن سها فأعطاه فقيراً آخر أجزأ ، ولا يجوز استردادها منه وإن كانت العين باقية ، وكذا لو أعطاه فقيراً غيره - متعمداً - فيجزي وإن كان آثماً لمخالفة النذر وتجب عليه الكفارة ولا يجوز استردادها منه أيضاً لأنه ملكها بالقبض .

### الثالث : العاملون عليها .

وهم المنصوبون من قبل الولي المعصوم - وهو النبي ﷺ والإمام العظمى - أو نائبه الخاص أو العام ، وهو - في عصرنا ( عصر الغيبة الكبرى ) - المجتهد الجامع للشرائط ، ويعبر عنه بالحاكم الشرعي - لأخذ الزكوات وجبايتها وحسابها وإيصالها إليه أو إلى مستحقها بإذنه ، فإن العامل يستحق منها سهماً في مقابل عمله وإن كان غنياً .

والحاكم الشرعي مخير بين أن يجعل لهم من الأول مقداراً معيناً بحسب عملهم ، أو لا

يَعِينُ مقداراً بل يعطيهم بعد ذلك ما يراه من المصلحة .

الرَّابِع : المؤلفة قلوبهم .

وهم الكُفَّار الَّذِينَ يراد من إعطائهم ألفتهم معنا واستمالتهم إلى الدُّخول في الإسلام وعقائده أو إلى مساعدة المسلمين في الجهاد أو دفع شرِّهم عنهم على الأقل .  
وألحق بهم ضعفاء العقول والعقيدة بالمعارف الدِّينية من المسلمين فيعطون من الزَّكاة لتقوية عقيدتهم وتثبيتهم على الإسلام وتقوية ألفتهم له .

الخامس : الرِّقاب .

وهم ثلاثة أصناف يعطون من الزَّكاة لتخليص رقابهم من الرِّقَّة ، وهم :-  
١- المكاتب - المطلق والمشروط - العاجز عن أداء مال الكتابة ، فيعطى من الزَّكاة لتسديد ما عليه من حق الكتابة ، سواء بقي عليه شيء ولم يقدر على إكماله بالعمل مطلقاً أو لم يدفع منه شيئاً أو كان مشروطاً أن يوفرَّ الجميع ولم يقدر على توفيره إلا عن هذا الطريق .

٢- العبيد تحت الشَّدة فيشترون من الزَّكاة ويعتقون ارتباطاً بالنَّهج الإسلامي القويم الذي جعل الاسترقاق للتَّحرير لا لذل العبودية .

٣- مطلق العبيد مع عدم وجود مستحق للزَّكاة وغيرهم ، فيشترون من الزَّكاة ويعتقون لأجل تحريرهم كما مرَّ لو لم يتضرَّر نظام الإسلام بانقلاص منهم ضده حينذاك .

السَّادس : الغارمون .

وهم من تراكت عليهم ديون النَّاس وعجزوا عن أدائها وإن كانوا مالكين لقوت سنتهم ، فيعطون من الزَّكاة لتسديد ما عليهم ، بشرط أن لا تكون تلك الديون مصروفة في المعاصي .

( مسألة ٩٠٥ ) لا فرق في الدَّين بين كونه لقرض أو ثمن مبيع أو ضمان مال أو غيرها من أقسام الديون وما تشغل به الدَّمة وإن كان مهراً لزوجته قد حلَّ أجله - أو طالبت به إن كان متوقفاً على ذلك - أو غرامة لما أتلَّفه ، ولا يعتبر فيه أن يكون حال الأجل فيعطى المدين ولو للتَّحضير له إلى حين حلوله ، كما لا فرق في المديون بين من لا تجب نفقته على من عليه الزَّكاة وبين من تجب نفقته عليه فيجوز إعطاء الزَّكاة لوفاء دينه وإن لم يجز إعطاؤها لنفقته

إذا لم يكن ذلك الدين لخصوص النفقة الواجبة .

( مسألة ٩٠٦ ) من كان قادراً على الإكتساب وتمكناً من أداء دينه تدريجاً ورضي الدائن بذلك فلا يجوز إعطاؤه من سهم الغارمين ، أمّا لو طلب منه التّعجيل في الأداء والتّسديد وعجز عن القضاء فيجوز إعطاؤه من هذا السهم .

( مسألة ٩٠٧ ) يجوز لدافع الزكاة احتسابها على الغريم حياً كان أو ميتاً - إن لم يستوف من تركته - بإذن الحاكم الشرعي - بأن يحتسب ما عنده من الزكاة في كفه مثلاً للمدين فيكون ملكاً له - ثم يقبضه بالكف الأخرى وفاءً عما عليه من الدين له وإن لم يعلم المدين ، وكذا يجوز لو كان الدين لغير من عليه الزكاة وأراد الدافع احتساب ما عنده على هذا المدين - حياً كان أو ميتاً - بإذن من الحاكم الشرعي .

( مسألة ٩٠٨ ) لا يجوز إعطاء الزكاة بمجرد دعوى الدين ، بل لابد من قيام حجة أو اطمئنان بثبوته .

السابع : سبيل الله تعالى .

ويصرف هذا السهم - بإشراف الحاكم الشرعي أو وكيله - في كل سبيل خير كتعبيد الطرق وبناء الجسور والمدارس الدنيّة والمساجد والمستشفيات وملاجئ الفقراء ونشر الكتب الإسلامية المفيدة والإعانة على الطاعات ورفع الشُرور والفتن الواقعة بين المسلمين ونحوها من الجهات العامة أو الخاصة التي يحتاج إليها المسلمون .

الثامن : ابن السبيل .

وهو الذي نفدت نفقته أو تلفت راحلته بحيث لا يتمكن من الذهاب إلى بلده - وإن كان غنياً في بلده - بشروط وهي :-

١- أن لا يتمكن من الاستدانة لرجوعه .

٢- أن لا يتمكن من بيع ماله الذي هو في بلده .

٣- أن لا يكون سفره في معصية ، أمّا لو كان وظهرت فيها منه الندامة وتاب فلا مانع من إعطاءه فإن توفرت هذه الشروط فيجوز إعطاؤه من الزكاة بما يكفيه للرجوع إلى بلده بمقدار لائق بحاله من لباس وأكل ومركب أو ثمنها وأجرتها إلى أن يصل إلى بلده بعد قضاء وطره من سفره أو يصل إلى محل يمكنه تحصيل ما يحتاج إليه بالاستدانة أو البيع ونحوهما منه



حسب حاله الجيد أساساً .

## المَبْحَثُ الثَّانِي

( مسألة ٩٠٩ ) يشترط في مستحق الزكاة أمور : -

الأول : الإيمان .

### في أوصاف المستحقين

فلا تعطى الزكاة للكافر على أقسامه ولا لمن يعتقد

خلاف الحق من فرق المسلمين إلا من سهم المؤلفة قلوبهم إذا صدقت مصداقية ذلك فيهم ، ويجوز إعطاء أطفال المؤمنين ومجانينهم - من سهم الفقراء - تملكاً لهم بشرط أن يقبل وليهم لاحتمال عدم رضاه تورعاً منه بزيادة في العمل وإن كان هو وأطفاله في مظهر الحاجة ، وأما إذا كان بنحو الصَّرف مباشرة أو بتوسط أمين فلا يحتاج إلى القبول لظاهرة الحاجة فيهم وإن كان أحوط .

( مسألة ٩١٠ ) الصَّبي المتولد بين المؤمن وغيره يلحق بالمؤمن - إلحاقاً بأشرف الأبوين - خصوصاً إذا كان هو الأب لأنَّ الاتجاه إليه في الصَّرف لأُمِّه ، وأما مع إيمان الأم فقط فأمر ذلك أسهل للحاجة ، نعم لو كان الجد مؤمناً والأب غير مؤمن فالأحوط عدم الإعطاء إلا من سهم المؤلفة قلوبهم أو من سهم الفقراء لو كانت الأم مؤمنة كالجد .

( مسألة ٩١١ ) لا يلحق ابن الزنا بالمؤمنين - فضلاً عن غيرهم - فلا يعطى من سهم الفقراء ، ويجوز من سهم سبيل الله لشموله للقضايا الإنسانية مع انطباق الأدلة .

( مسألة ٩١٢ ) إذا أعطى المخالف زكاته لأهل نخلته ثم استبصر أعادها ، بخلاف الصَّلاة والصَّوم إذا جاء بهما على وفق مذهبه كما مر ، نعم لو أعطاهما إلى مؤمن ثم استبصر أجزأ وإن كان الأحوط استحباباً الإعادة أيضاً .

الثاني : أن لا يصرفها - قابضها - في الحرام والمعصية .

للحذر من أن يكون الدَّفْع إليه إعانة على الإثم ، بل الأحوط وجوباً عدم دفعها إلى المتجاهر بالفسق ومرتكب بعض المعاصي كشرب الخمر وترك الصَّلاة ونحوهما حتى لو علم صرفه لها في الحلال ، إلا أن يعلم إن إعطاءه منها رادع له عن ارتكاب المعاصي ومشجّع له على الطَّاعات .

الثالث : أن لا يكون مَن تجب فقته على المعطي .

كالأبوين وإن عليا ، والأولاد وإن سفلوا ذكوراً وإناثاً ، والزوجة الدائمة التي لم

يسقط وجوب نفقتها باشتراط ، فلا يجوز إعطاؤهم - من سهم الفقراء - للإنفاق ، ويجوز إعطاؤهم بعنوان آخر كما لو كان غارماً أو ابن سبيل .

كما يجوز أيضاً إعطاؤهم من الزكاة لحاجة لا تجب على المنفق - كما إذا كان الوالد أو الولد أو الزوجة أو المملوك لهم دين يجب وفاءه ، أو عمل يجب أدائه بإجارة ونحوها وكان موقوفاً على المال - بخلاف ما لو كان إعطاءه لهم - من الزكاة - للتوسعة زيادة على نفقته الواجبة فلا يجوز - على الأحوط - لو كان عنده ما يوسع به عليهم .

( مسألة ٩١٣ ) يجوز إعطاء الزكاة للزوجة المتمتع بها إذا كانت فقيرة ، بلا فرق في ذلك بين إعطائها للإنفاق أو للتوسعة ، نعم لو وجبت نفقتها على الزوج بالشرط ونحوه لم يجز الدفع إليها مع تمكن الزوج من الإنفاق ، وكذا لا يجوز إعطاء الزوجة الناشز الخارجة عن طاعة زوجها لتمكنها من تحصيل نفقتها بترك النشوز .

( مسألة ٩١٤ ) يجوز للزوجة أن تدفع زكاتها إلى زوجها إذا كان فقيراً ولو لأجل إنفاقه عليها .

( مسألة ٩١٥ ) يجوز لمن وجب عليه الإنفاق على أحد أن يعطي زكاته لواجب النفقة عليه إن عجز تماماً عن الإنفاق عليه ليتعيش به وإن كان الأحوط استحباباً الترك إن أمكن وإن كان فيه بعض الصعوبات وأماً للحاجة الماسة فالأحوط مراجعة الفقيه لاحتسابها على هذا المحتاج .

( مسألة ٩١٦ ) لو عال بأحد - لا تجب عليه نفقته - تبرعاً جاز له أن يدفع زكاته إليه ، وكذا يجوز لغيره دفع الزكاة إليه من دون فرق بين القريب والأجنبي .

( مسألة ٩١٧ ) يجوز لمن وجبت نفقته على الغير أن يأخذ الزكاة من غير من تجب نفقته عليه إذا لم يكن الأول قادراً على الإنفاق عليه أو لم يكن باذلاً له مع قدرته أو كان باذلاً مع المنة التي لا تتحمل عادة ، ومع بذل الزكاة له لا يجب عليه الإنفاق على غيره وإن كان ممن يجب عليه الإنفاق عليه إلماً زاد عنده .

( مسألة ٩١٨ ) من وجبت عليه النفقة لأحد كالأب والابن والزوجة ولم يدفعها مع قدرته فأخذ واجب النفقة من الزكاة ما يكفيه تبقى ذمة من وجبت النفقة عليه مشغولة لواجبها إلا أن يعفو عنه .

الرابع : أن لا يكون هاشمياً إذا كانت الزكاة من غير الهاشمي .  
ولا فرق بين سهم الفقراء وغيره من السهام حتى سهم العاملين عليها وسهم سبيل  
الله ، نعم يجوز للهاشمي أن يتصرف في الأوقاف العامة وما يسمى بالصدقات الجارية حتى  
إذا كانت من الزكاة كالمساجد ومنازل الزوار والمدارس والكتب ونحوها لعدم تملكه لها  
بذلك التصرف .

( مسألة ٩١٩ ) يجوز للهاشمي أخذ الزكاة من الهاشمي ومن دون فرق بين السهام  
لو دعت الحاجة إليه ولا يجوز له أن يأخذ من غيره ، إلا مع الضرورة إليها . كما إذا لم يصل  
إليه الخمس وسائر الوجوه المملكة له أو وصل إليه ولم يكفه . مقتصراً في ذلك على قدر سد  
الرمق بلا إشباع ويوماً فيوماً مع الإمكان ، مع الاحتياط الضروري بمراجعة الفقيه  
للاحتساب عليه بالتبديل بمال آخر لو أمكن .

( مسألة ٩٢٠ ) الهاشمي هو المنتسب شرعاً إلى هاشم بالأب دون الأم ، ويثبت كونه  
هاشمياً بما يثبت به غيره من الموضوعات الخارجية . وإن انحصر المألوف اليوم بأولاد علي  
وفاطمة عليهما السلام لندرة الباقيين أو عدمهم . كالعلم والبينة والشياخ المفيد للاطمئنان ، ولا يثبت  
بمجرد دعوى السيادة .

( مسألة ٩٢١ ) لا يجوز دفع الصدقات المندوبة إلى الهاشمي احتياطاً فضلاً عن  
الصدقات الواجبة . غير الزكاتين . كالكفارات ومجهول المالك واللقطة والصدقة المندوبة  
والموصى به الفقراء إلا ما كان من الهاشمي إلى الهاشمي أو ما كان بحكم الانحصار  
بالهاشميين من النذور والوصايا ولا مانع من ردود المظالم ، وإن كان الأحوط استحباباً  
التنزه منها لو توفر غيرها من الأخماس ونحوها .

### المقصد الثالث

في بعض أحكام زكاة الأموال ومعها زكاة التجارة

( مسألة ٩٢٢ ) يعتبر في الزكاة . كما يعتبر في سائر العبادات . أمور وهي : -  
١. النية مع قصد القرية . مقارناً لدفعها . وقد تقدم معناها ، والأحوط تقديمها عليه إذا

كان بنحو الخطور من باب المقدمة أو بنحو الداعي وهو الأفضل ، فلا يجوز تأخير النية - تعمداً - عن أول جزء من أجزائها وإلا لبطلت ، ولكن لا يضر فيها زهول الدافع وغفلته عنها - حين دفعها - ما دامت نيتها كامنة في أعماق نفسه لداع سابق دعاه إلى ذلك ثم غفل عنها ثم رجع إلى قصده ولا بأس بتأخيرها - عن الدفع بزمان - مع ضمان بقاء العين إلى حين استقرار النية ، أما لو تلفت بلا قصد أصلاً بعد دفعها مع عدم ما يوجب ضمان القابض وجب الدفع ثانياً - كما مر - فتجب النية حيثئذ مرة أخرى ، نعم لو تلفت وضمن القابض أمكن احتساب ما في ذمة القابض زكاة لو ثبت استحقاقه أو إلزامه بدفعها عمّن وجبت عليه عند عدم استحقاقه .

٢- الإخلاص ، فلا يجوز ضم الرياء معها فتبطل الزكاة وتبقى على ملك المالك .

٣- التعيين إذا تعدد الحق الواجب في ذمته .

( مسألة ٩٢٣ ) يجوز للمالك التوكيل في أداء الزكاة وفي إيصالها إلى مستحقها ، فيتولّى المالك النية حين الدفع إلى الوكيل مستمراً فيها إلى حين دفع الوكيل - ناوياً الزكاة عن المالك - إلى الفقير ، ويكفي في إبراء ذمة المالك حصول الوثوق بوصولها إلى المستحق .

( مسألة ٩٢٤ ) لا مانع من أن يوكل مستحق الزكاة شخصاً في قبضها عنه من شخص معين ، بل مطلقاً ، وتبرأ ذمة المالك بالدفع إلى الوكيل وإن تلفت في يده ما دام موكله باقياً على استحقاقه .

( مسألة ٩٢٥ ) الأحوط دفع الزكاة - في زماننا هذا زمن الغيبة الكبرى - إلى الحاكم الشرعي وهو ( الفقيه الجامع للشرائط ) ، لتوجه المحتاجين في الأكثر إليه ، لاسيما إذا طلبها ولأنه أعرف بمواقع صرفها ، نعم يجوز للمالك مباشرة - أو بالاستنابة والتوكيل - صرفها في مصارفها بعد الاستئذان من الفقيه حتى في جميع تلك الزكوات إن اقتضى الأمر عند الفقيه في ذلك .

وعليه فتبرأ ذمة المالك بدفعه الزكاة إلى الحاكم الشرعي - لعنوان الولاية الموكول إليه - وإن تلفت بعد ذلك - بتفريط من آخرين أو بدونه - أو بدفعها إلى غير المستحق اشتبهاً ، نعم لو قبضها الحاكم الشرعي بعنوان الوكالة في الأداء أو الوكالة في الإيصال إلى المستحق فلا تبرأ ذمة المالك إلا بعد الاطمئنان بصرفها في مصارفها .

( مسألة ٩٢٦ ) يجب دفع الزكاة فوراً حين مطالبة الحاكم الشرعي أو وكيله أو مع

وجود المستحق - كما مر - ، فإن أخره مع وجوده - ومن غير عذر - ضمن ، أما لو أخره لعدم وجود المستحق فتلغ المال - من دون تفريط - قبل الوصول إليه فلا ضمان كما سيأتي . ويجوز للمالك - حينئذ - عزل الزكاة من نفس العين أو من مال آخر ، بل يجوز حتى مع وجوده - كأن ينتظر من هو قريب له من رحمه ودفعه إليه - فيتعين المعزول زكاة ولا يجوز تبديله ، بل يكون في يده أمانة لا يضمنه إلا مع التعدي والتفريط ، مع رجحان الإشهاد عليه .

نعم إذا كان يعرف من نفسه عدم المقدرة على الاحتفاظ بها فلا يجوز عزلها وتعطيلها ويجب دفعها فوراً إلى مستحقها ، ونماء الزكاة تابع لها في المصروف ولا يجوز للمالك إبدالها بعد العزل .

( مسألة ٩٢٧ ) لا يجب - بل يستحب - بسط الزكاة على الأصناف الثمانية المتقدمة إن أمكن ، كما لا يجب على أفراد صنف واحد وإن كان تركه أحوط مع حاجة بقية الأصناف ، ولا مراعاة أقل الجمع وهو الثلاثة ، فيجوز إعطاؤها لشخص واحد من صنف واحد ، كما يجوز - لو أريد بسطها على الأصناف - إعطاء شخص واحد تعدد فيه سبب الاستحقاق - كأن يكون فقيراً وعاملاً وغارماً في نفس الوقت مثلاً - بكل سبب نصيباً .

( مسألة ٩٢٨ ) يجوز نقل الزكاة من بلده إلى غيره - القريب أو البعيد - مع عدم وجود المستحق - وإن كان من غير أهله - أو شك في وجوده ، بل حتى مع وجوده وكان في نقلها مصلحة أهم لاشتداد الفقر هناك مثلاً أو كان بأمر الحاكم الشرعي المحرز في ذهنه الأهم والمهم بل الصالح من غيره بصورة أكثر ، وكذا يجوز نقل الزكاة - من البلد الذي كانت واجبة فيه - إلى بلده المسكون فيه أو غيره .

ومؤونة النقل على المالك مع وجود المستحق في البلد - الذي فيه مال الزكاة - وإلا فمن الزكاة ، ولو تلفت بالنقل - مع وجود المستحق ولم يكن نقله لغرض صحيح - ضمن مع التفريط وإلا فلا ، كما لا ضمان إذا كان النقل بأمر الحاكم الشرعي .

( مسألة ٩٢٩ ) لو كان له مال في غير بلد الزكاة ، أو نقل مالا له من بلد الزكاة إلى بلد آخر ، جاز احتسابه زكاة - بإذن الحاكم الشرعي على الأحوط - عما عليه في بلده ولو مع وجود المستحق فيه .

( مسألة ٩٣٠ ) الزكاة حق مالي خاص متعلق بالأعيان الزكوية ، فلا يجوز - على

الأحوط - التَّصَرُّفُ في تمام النَّصَاب - ولا بيعضه المشاع ولا بيعضه المعين حينما وجبت فيه إلى حدٍّ يؤثر على النسبة الزكوية الواجبة ولو يسيراً - وعلى المتصرف الضمان لو تلفت العين ، فإذا باع المالك تمام النَّصَاب لم يصح ، إلا إذا دفع البائع ( المالك ) عين الزكاة - أو قيمتها - إلى المستحق فيصح من دون حاجة إلى إجازة الحاكم الشرعي ، فإن دفع البائع العين كان المشتري بالخيار في الفسخ وعدمه ، وإن لم يدفع البائع الزكاة ولا قيمتها بل دفع المال كله إلى المشتري وجب على المشتري دفع الزكاة ويرجع بها على البائع إن كان مغروراً ، فإن امتنع المشتري فلولي الزكاة أن يأخذ منه مقدار الزكاة من العين قهراً عليه وهو يرجع على المالك .

( مسألة ٩٣١ ) إذا مات المالك بعد تعلق وجوب زكاة المال وقبل الإخراج وجب على الوارث إخراجها ، أما إذا مات قبل التعلق فلا يجب على الوارث - بعد الانتقال إليه - ذلك الإخراج ، إلا إذا بلغت حصته النَّصَاب إذا تعدد أفراده ومع اتحاده وورث الكل فكذا ، وكذا لو كان الانتقال بالهبة أو الشراء .

( مسألة ٩٣٢ ) لا يجوز تقديم الزكاة قبل تعلق الوجوب ، فلو قدمها كان المال باقياً على ملكه مع بقاء عينه ، نعم يجوز إعطاءه الفقير قبل الوقت بنحو القرض ثم بعد دخوله يحتسبه زكاة إذا كان القابض باقياً على استحقاقه الزكاة كما كان عليه حال القبض .

( مسألة ٩٣٣ ) إذا احتاجت الزكاة إلى كيل أو وزن كانت أجرة الكيال والوزان على المالك لا من الزكاة إذا كان هذا التصرف برغبة من المالك ، أما لو كان من الحاكم الشرعي وعماله فمن الزكاة .

( مسألة ٩٣٤ ) تجب الوصية بأداء ما عليه من الزكاة إذا أدركته الوفاة ، وكذا سائر الحقوق الشرعية من الخمس وغيره فإن كان الوارث مستحقاً لها جاز للوصي احتسابها عليه وإن كان واجب النفقة على الميت حال حياته .

( مسألة ٩٣٥ ) الأحوط عدم إعطاء الفقير من الزكاة أقل من خمسة دراهم في نصاب الفضة ، وأقل من نصف دينار في نصاب الذهب ، بل الأحوط ما في أول النصاب من كل جنس من أجناس الزكاة إذا كان أكثر قيمة من المقدار المتقدم .

( مسألة ٩٣٦ ) يستحب - للفقير أو العامل أو الفقير الذي يقبض الزكاة - الدعاء للمالك ، بل هو الأحوط للذي يقبض بالولاية الشرعية .

( مسألة ٩٣٧ ) يستحب تخصيص أهل الفضل بزيادة النصيب كما أنه يستحب ترجيح الأقارب وتفضيلهم على غيرهم ، ومن لا يسأل على من يسأل ، وصرف صدقة المواشي على أهل التَّجْمُل ، وهذه مرجحات قد تزاحمها مرجحات أهم وأرجح لا تخفى على المتفقه .

( مسألة ٩٣٨ ) الأحوط لصاحب المال عدم استرجاع ما تملكه الفقير من صدقته الواجبة أو المندوبة بشراء ونحوه ، نعم لو رغب الفقير ببيعه بعد تقويمه عند من أراد تقويمه عنده كان المالك أحق من غيره وترفع الكراهة حينئذ ، وكذا لا كراهة بإبقائه على ملكه إذا عاد إليه بميراث وشبهه من المملكات القهرية .

## القِسْمُ الثَّانِي

### زَكَاةُ الْأَبْدَانِ ( زَكَاةُ الْفِطْرَةِ )

تقدّمُ التَّنْبِيهُ في آخر كتاب الصَّوْم على أن الكلام عن زكاة الفطرة سيأتي ضمن كتاب موضوعها العام وهو ( الزَّكَاة ) ، فنقول :-

زكاة الفطرة واجبة إجماعاً من المسلمين .

والعمدة في إجماعهم - كما عند مذهب الإمامية - دخول الإمام المعصوم عليه السلام ، بل هي ضرورة من ضرورياتهم ، وقد ورد عن الأئمة عليهم السلام في تفسير قوله تعالى ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى ﴾ أنه (( من أخرج الفطرة )) وغيره ، ومن أدلة ذلك بخصوصه أنه تعالى قدّم الزكاة في هذه الآية على الصلاة وأخرها في سائر الآيات فقال ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى ﴾ (١٤) وذكر اسمَ رَبِّهِ فَصَلَّى (١٥) ﴿ أي أعطى زكاة الفطرة ثم صَلَّى صلاة العيد وهو مضمون رواية تأتي .

والمراد من الفطرة إما الخلقة ، فتكون زكاة الفطرة زكاة للأبدان كما هو معروف في تسميتها كذلك ، من حيث أنها تحفظ البدن من الموت - كما هو مضمون بعض الروايات التي ستأتي أيضاً - أو تطهره من الأوساخ المعنوية ، كما هو معنى من معاني لفظ الزكاة وقد تقدّم الإشارة إلى ذلك في أول الكتاب .

وإما أنها بمعنى الدين أي زكاة الإسلام والدين كما هو مستفاد من الرواية الشريفة (( كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ - أي الإسلام - إِلَّا أَنْ أَبَوَاهُ يَهُودَانِهِ أَوْ نَصْرَانِهِ )) .

وإما بمعنى الإفطار لكون وجوبها يوم الفطر ( العيد ) الذي يحرم صيامه .

وقد ورد في فضلها - والحث عليها وبيان فوائدها - روايات كثيرة ، منها عامة - شاملة لها ولبقية الصدقات - وقد تقدّم بعضها في أول الكتاب ، ومنها خاصة منها ما مضمونه :-

أنها تدفع الموت عمّن أدّيت عنه كما أشرنا في تلك الزكاة ، وكما هو مضمون قول الصادق عليه السلام لو كيله (( اذْهَبْ فَأَعْطِ عَنْ عِيَالِنَا الْفِطْرَةَ وَعَنْ الرِّقِيقِ أَجْمَعِهِمْ ، وَلَا تَدَعْ مِنْهُمْ إِنْسَانًا ، فَإِنَّكَ إِنْ تَرَكْتَ مِنْهُمْ أَحَدًا تَخَوَّفْتَ عَلَيْهِ الْفُوتَ . قُلْتُ : وَمَا الْفُوتُ ؟ قَالَ عليه السلام : الْمَوْتُ )) .

ومنها : أنها تعد من تمام الصَّوْم كما في رواية أبي بصير وزرارة حيث قالوا : (( قال



أبو عبد الله عليه السلام : إنَّ من تمام الصَّوم إعطاء الزَّكاة - أي الفطرة - كما أنَّ الصَّلَاة على النَّبي عليه السلام من تمام الصَّلَاة ، لأنَّه من صام ولم يؤدِّ الزَّكاة فلا صوم له إذا تركها متعمداً ، ولا صلاة له إذا ترك الصَّلَاة على النَّبي عليه السلام . إنَّ الله تعالى قد بدأ بها قبل الصَّلَاة - أي صلاة العيد - ، وقال ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى ﴾ (١٤) وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى ﴿ ١٥ ﴾ . إلى غير ذلك من الروايات الشَّريفة ، الَّتِي قد أَعْرَضْنَا عَنْ ذِكْرِهَا اختصاراً وإرجاءً إلى مظانِّها الأوسع .

وسوف نتعرَّض لها ضمن ثلاث فصول :-

## الفصلُ الأوَّل

### في شرائطِ زكاةِ الفِطْرةِ

يشترط في زكاة الفطرة أمور ، منها ما يتعلَّق بأصل وجوبها ، ومنها ما يتعلَّق بقبولها وصحتها .

الأوَّل : التَّكْلِيف ، من البلوغ والعقل ، فلا تجب

على الصَّبيِّ والمجنون ولا على وليِّهما أن يدفعها عنهما

### شُرُوطُ الْوُجُوبِ

من مالهما ، وإن كان الأحوط على وليِّ المجنون إخراج زكاته من ماله إن كان ذلك المجنون غنياً ، وبالأخص إذا كان جنونه ادوارياً ، نعم إذا كانا واجبي النَّفَقَةِ على ذلك الوليِّ أو كانا ضيفاً عنده كما سيجيء فعليه أن يدفع ذلك عنهما .

الثَّاني : الحُرِّيَّة فلا تجب على المملوك بأقسامه - على القول بعدم ملكه - إلَّا في المكاتب ففيه إشكال ، والأظهر أنَّها تجب عليه بلا فرق فيه بين المطلق والمشروط .

الثَّالث : عدم الإغماء ، كما هو المشهور ، والأحوط إخراجها لو أفاق قبل وقت

أدائها

الرَّابِع : الغنى بالمعنى المتقدِّم في زكاة الأموال ، فلا تجب على الفقير الَّذِي لا يملك

قوت سنته فعلاً أو قوة .

الخامس : توفُّر الشُّرُوطِ المتقدِّمة قبل غروب ليلة العيد أو مقارناً للغروب ، والأحوط

وجوب إخراجها - إذا تحققت الشرائط - قبل زوال يوم العيد كما سيأتي في وقت إخراجها .

( مسألة ٩٣٩ ) لا يشترط في وجوبها الإسلام ، فتجب على الكافر وإن لم يصح أداءها منه كما مر في زكاة الأموال ، فإذا أسلم بعد الهلال سقط عنه ، أما المخالف إذا استبصر بعد رؤية الهلال فلا تسقط عنه لإسلامه السابق .

بل يعتبر في صحة أداء زكاة الفطرة النية ، فلا تقبل من دافعها بدون نية أو ضم إليها رياءاً لأنها من العبادات ، ولذا لا تصح من الكافر لعدم إيمانه بالعبادات على الأقل ، فلو لم تكن هناك نية تبقى الفطرة على ملك مالكها ، وتجاوز النية منه - لو تأخرت - ما دامت العين موجودة والوقت باق .

( مسألة ٩٤٠ ) يجب إخراج الفطرة - عند اجتماع شرائط وجوبها فيه - عن نفسه وعن كل من يعول به ، واجب النفقة كان أم غيره ، حرّاً أم عبداً ، قريباً أم بعيداً ، مسلماً أم كافراً ، صغيراً أم كبيراً ، حتى المولود الذي يولد قبل هلال شهر شوال لا بعده ، بل حتى من انضم إلى عياله عرفاً ولو في وقت قصير كالضيف إذا نزل عليه قبل الهلال - وكذا بعده على الأحوط - وبقي عنده ليلة العيد وإن لم يأكل عنده .

( مسألة ٩٤١ ) من دعا أحداً إلى الإفطار ليلة العيد ليفطر من دون بقاء عنده لم تجب فطرته عليه ، وكذلك الأجير إلا إذا انضم إلى عياله وعدهم منهم .

( مسألة ٩٤٢ ) كل من وجبت فطرته على غيره لقيامه بنفقته وإعاشته سقطت عن نفسه وإن كان غنياً جامعاً للشرائط على تقدير إنفراده واستقلاله ، وإن لم يخرجها من وجبت عليه - عصياناً أو غفلة أو نسياناً - فالأظهر وجوب إخراجها عن نفسه ، وكذلك إذا كان المعيل فقيراً وكان العيال غنياً وجب إخراج الفطرة على العيال مع اجتماع بقية الشرائط .

( مسألة ٩٤٣ ) إذا تزوج امرأة قبل الغروب ودخلت في عياله عرفاً وجبت فطرتها عليه بلا فرق بين دخوله بها وعدمه ، وكذا يجب إخراج فطرة الزوجة الناشز - إن عدت من عياله عرفاً - وإن لم تجب نفقتها عليه ، أما لو عدت عيالاً على شخص آخر غير زوجها كأبيها أو أقاربها وجبت فطرتها على من عالها ، وإن لم تكن داخلة في عيلولة أحد وجبت فطرتها على نفسها مع تمكنها مادياً .

( مسألة ٩٤٤ ) من دخل في عيلولة شخصين فالأحوط وجوب توزيع فطرته بينهما

إذا كانا غنَّين ، وإذا كان أحدهما فقيراً وجبت حصَّته على غنَّيهما كالنَّصف مثلاً ويضمُّه إلى النَّصف الذي عليه ويدفعها كاملة عنه ، والأحوط اختيار الحصة الكاملة من النوع الرخيص المساوي للنَّصف الغالي وإن خالف الشَّائنة مع الإمكان إن لم يتمكَّن المتمكَّن منهما إلا على النَّصف من الغالي ، ومع فقرهما معاً تسقط عنهما .

( مسألة ٩٤٥ ) يستحب للفقير إخراج زكاة فطرته وفطرة عياله ، فإن لم يكن عنده إلا مقدار زكاة واحدة تصدَّق بها على بعض عياله ثم هو على ثاني العيال ثم هو على ثالثهم إلى آخرهم ، والأحوط - بعد انتهاء الدَّور - أن يتصدق بها على الفقير الأجنبي مع الإمكان ومع عدمه يتصدَّق بها آخرهم على أحد أفرادها الأحوج فالأحوج .

## الفصلُ الثاني

### في جنس زكاة الفطرة ومقدارها

الضَّابط في جنس الفطرة هو القوت الغالب عند

#### جنس الفطرة

غالب النَّاس كالحنطة والشَّعير والتَّمْر والزَّيْب والأرز

والذَّرة واللبن والأقط ونحوها ، والأحوط الاقتصار على الأربعة الأولى إذا كانت من القوت الغالب ، والأفضل التَّمْر ثم الزَّيْب لأنَّهما أيسر الأخريات في الأكل أو للتَّعبُد .

( مسألة ٩٤٦ ) يجب - فيما يدفع فطرة - أن يكون صحيحاً فلا يجتزئ بالمعيب ، كما لا يجزئ الممزوج بما لا يتسامح فيه عرفاً .

( مسألة ٩٤٧ ) يجزئ دفع القيمة - عن العين - من النَّقدين وما بحكمهما من الأوراق

النَّقدية ، والمدار على تعيين القيمة في وقت الأداء لا وقت الوجوب ، وقيمة بلد الإخراج لا بلد المكلف ولا غيره من البلدان مع رجحان الاحتياط الاستحبابي بأعلى القيمتين .

( مسألة ٩٤٨ ) لا يشترط إتحاد - جنس زكاة الفطرة - الذي يخرج عن نفسه مع

الذي يخرج عن عياله ، فيجوز أن يخرج عن نفسه الحنطة وعن عياله الشَّعير أو بالاختلاف بينهم لا بالنَّحو الملفق من جنسين عن كل واحد لكن رعاية الشَّائنة لها اعتبارها إن حصل اختلاف فالأحوط اجتنابه إن أضرَّ بها .

مقدارُ الفِطْرَةِ  
المقدار الواجب إخراجه في زكاة الفطرة هو صاع واحد من جميع الأجناس حتى اللبن احتياطاً ، والصاع هو ( ثلاث كيلوات وستمائة غراماً تقريباً ) على الأحوط وجوباً ، ولا يجوز أقل من ذلك .

### الفصلُ الثالثُ

وهو حول أمرين :-

الأمرُ الأوَّلُ  
وهو من دخول ليلة عيد الفطر - على المشهور - ويستمر وجوبها إلى زوال يوم العيد لمن لم يصل صلاة وَقْتُ إِخْرَاجِ زَكَاةِ الْفِطْرَةِ العيد ، والأحوط لزوماً عدم تأخير إخراجها أو عزلها عن صلاة العيد إذا صلاها ، فإن خرج وقتها ولم يخرجها فإن كان قد عزلها دفعها إلى مستحقها وإن لم يعزلها أداها بقصد القرية المطلقة من دون تعرض للأداء أو القضاء على الأحوط .

( مسألة ٩٤٩ ) الأحوط عدم تقديم زكاة الفطرة في شهر رمضان إلا بنحو القرض ثم ينوي احتسابها على المقرض عند مجيء وقتها .  
( مسألة ٩٥٠ ) يجوز عزل الفطرة بمال مخصوص من الأجناس أو النقود بقيمتها ، ولا يجزي - على الأحوط - عزلها في ماله - إن كان كثيراً - على نحو الإشاعة بحيث يكون المعزول مشتركاً بينه وبين الزكاة ، وكذا لا يجزي العزل في المال المشترك بينه وبين غيره وإن كان ماله بقدر الزكاة .

( مسألة ٩٥١ ) إذا عزل الفطرة تعينت ولا يجوز تبديلها ، فلو أخر دفعها إلى المستحق - عصيانياً أو تسامحاً - وكان موجوداً ضمنها إن تلفت مع التفريط ، أما لو كان التأخير لغرض صحيح فلا يضمن ، كما مر في زكاة الأموال .

( مسألة ٩٥٢ ) الأحوط عدم نقل الفطرة إلى غير بلد التكليف مع وجود المستحق ، وإلا فلا مانع مع توفر الشروط ، وكذا إذا سافر عن بلد التكليف إلى غيره أو طلبها الحاكم الشرعي فيجوز دفعها .

## الأمرُ الثاني

وهو مصرف زكاة الأموال أي الأصناف الثمانية  
بالشُّروط المذكورة هناك .

### مَصْرَفُ زَكَاةِ الْفِطْرَةِ

( مسألة ٩٥٣ ) تحرم فطرة غير الهاشمي على

الهاشمي ، وتحل فطرة الهاشمي للهاشمي وغيره كما في زكاة الأموال ، والعبرة على الدافع والمعيّل دون العيال في الجملة ، فلو كان عيال الشخص هاشمياً والمعيّل غير هاشمي لم يجز دفع فطرته إلى الهاشمي ، ولكن إذا كان المعيل هاشمياً وكان عياله من غير بني هاشم فالأقوى الاقتصار في الدّفع إلى الهاشمي من فطرة صاحب العيال الهاشمي حسب وعدم دفع فطرة عياله من غير الهاشميين .

( مسألة ٩٥٤ ) يجوز للمالك دفع الفطرة إلى الفقراء مباشرة أو توكيلاً ، والأفضل - بل الأحوط أيضاً - دفعها إلى الفقيه الجامع للشرائط ، خصوصاً مع طلبه لها ، ويتولّى المالك النّية كما تقدّم في زكاة الأموال .

( مسألة ٩٥٥ ) الأحوط عدم جواز إعطاء الفقير الواحد أقل من صاع وهو ( ثلاث كيلوات وستمائة غراماً تقريباً ) .

( مسألة ٩٥٦ ) يجوز إعطاء الفطرة إلى المستضعفين من أهل الخلاف الحاقاً لهم بالمؤلفة قلوبهم - دون النّاصبين - عند عدم وجود المستحق .

( مسألة ٩٥٧ ) لا يجوز - على الأحوط - دفع الفطرة إلى المتجاهر بالفسق وشارب الخمر وتارك الصّلاة ، بل حتّى الذي يصرفها في المعصية ولو ظناً ، كما أنّ الأحوط اعتبار عدالة الفقير .

( مسألة ٩٥٨ ) يستحب تقديم الأرحام على غيرهم ، ثمّ الجيران ، ثمّ أهل العلم والفضل ، ومع التّراحم تلاحظ الأهميّة والمرجّحات كما لا يخفى على المتفهمين .



# كِتَابُ الْخُمْسِ





## كِتَابُ الْخُمْسِ

وهو من أهم الفرائض المالية التي شرعها الله ﷻ وعليه الإجماع ، بل له ضرورته من حيث أساسه في الجملة عند كافة المسلمين بمثل الغنائم ونحوها وعلى ما نطقت به الآية وغيرها ، وعليه إجماع الطائفة وتمسكها به تفصيلاً وإن خالفها غيرها في بعض مصاديقه على ما سيوضح في محله من الرسالة الموسعة وفيه أربعة فصول :-

### الفصل الأول يجب الخمس في سبعة أمور :-

الأول : الغنائم .  
وهي التي استولى عليها المسلمون بقتال مع  
الخمس وشيء من مسائله الكفار - المحاربين - الذين حلت دماؤهم وأموالهم

لخطرهم على الإسلام والمسلمين إذ كان الغزو بإذن النبي ﷺ في حينه وبإذن الإمام عليه السلام بعده ، من دون فرق بين ما حواه العسكر وما لم يحوه ، والمنقول وغيره كالأراضي والأشجار ونحوها ، ، كما لا فرق في ذلك بين أن يكون القتال هجوماً من المسلمين - على الكفار - للدعوة إلى الإسلام ، أو دفاعاً عن بلد الإسلام عند هجوم الكفار عليه ، فيجب تخميسها على من غنمها بعد إخراج المؤن التي أنفقت على الغنيمة بعد تحصيلها - بحفظ وحمل ورعي ونحوها - منها ، وبعد إخراج ما صرفه الإمام عليه السلام من تلك الغنيمة على أي فعل تم اجراؤه في مصلحة من المصالح التي يراها ، وهذا ما اتفق عليه كافة المسلمين ، وقد اختص الإمامية ومن حذا حذوهم في الأوسع من ذلك ، وهو وجوب الخمس في كل ما يغنمه المسلمون حتى الأرباح التجارية ، وهو الذي يطابق ما فسره الفيروز آبادي وأمثاله من الأخوة العامة من معنى الغنيمة ، وهو الذي سوف يتضح في المسائل الآتية وفيما كتبناه في كتبنا الموسعة .

( مسألة ٩٥٩ ) لو لم يكن الغزو بإذن الإمام عليه السلام وكان في حضوره - كأن لم يكن مبسوط اليد مثلاً - كانت الغنيمة كلها للإمام عليه السلام ، وكذا إذا غار المسلمون على الكفار

فأخذوا أموالهم - ولو كان في زمن الغيبة - سواء حصل إذن من الفقيه أم لم يحصل .  
وأما إذا كان ذلك الغزو في حال غيبته عليه السلام فإن كان بإذن نائبه العام - الفقيه الجامع  
للشرائط - فيجب في تلك الغنيمة الخمس وإلا فجميعها للإمام عليه السلام .

( مسألة ٩٦٠ ) من غنائم المحاربين التي يجب فيها الخمس أمور :-

١- الفداء الذي يؤخذ من أهل الحرب .

٢- الجزية المبذولة لتلك السرية بخلاف سائر أفراد الجزية .

٣- ما صولحوا عليه من الأموال .

٤- ما يؤخذ منهم عند الدفاع ضدهم عند هجومهم على المسلمين في أمكتهم .

( مسألة ٩٦١ ) الأحوط وجوباً إلحاق الناصب لعداوة أهل البيت عليهم السلام من أعداء

المذاهب الخمسة المتألفة بالحربي فيجوز أخذ ماله أينما وجد ، ويجب فيه خمس الغنيمة .

( مسألة ٩٦٢ ) ما يؤخذ من أهل الحرب من دون قتال كالسرقة - منهم - والغيلة

والنهب أو الربا أو بالدعوى الباطلة فالأحوط إخراج خمس الغنيمة ، مع أن للشرع له رأي  
أخلاقي راقى يخالف هذه الأساليب في بعض الحالات .

( مسألة ٩٦٣ ) يشترط في المغنم أن لا يكون غصباً من مسلم أو ذمي أو معاهد أو

نحوهم ممن تحرم أموالهم وإلا فيجب رده إلى مالكه .

( مسألة ٩٦٤ ) لا يعتبر في وجوب خمس الغنيمة بلوغها عشرين ديناراً فيجب

إخراج خمسه - قليلاً كان أو كثيراً - على الأصح ولو إحتياطاً .

( مسألة ٩٦٥ ) يستثنى من الغنيمة صفاياها - كالجارية الورقة والمركب الفاره

والسيف القاطع والدرع - ، وقطائع الملوك ، فإنها جميعاً أنفال وهي للإمام عليه السلام .

الثاني : المعادن .

كالذهب ، والفضة ، والرصاص ، والصفر ، والحديد ، والياقوت والزبرجد ،

والفيروزج ، والعقيق ، والزريق ، والكبريت ، والنفط ، والقيز ، والسبخ ، والزاج والزرنينخ

، والكحل ، والملح ، بل الأحوط وجوباً إلحاق مثل الجص والنورة وحجر الرحي وطين

الغسل ونحوها مما يصدق عليه - عرفاً - أنه من الأرض وكان له خصوصية في الانتفاع به ،

فيجب فيها التخميس .

( مسألة ٩٦٦ ) إذا شك في صدق المعدن على شيء لم يلحقه حكم المعادن فلا يجب خمسه من هذه الجهة ، بل من جهة أرباح المكاسب والفوائد إذا زادت على مؤونة سنته من دون اعتبار بلوغ النصاب .

( مسألة ٩٦٧ ) يعتبر في وجوب خمس المعادن - بعد إخراجها - النصاب ، وهو بلوغ قيمة عشرين ديناراً ذهبياً ، ويكفي - احتياطاً - في بلوغ هذا المقدار ما كان قبل استثناء مؤونة الإخراج والتصفية فيجب خمس الباقي بعد الاستثناء المذكور ، بل الأحوط إخراج خمس ما بلغ أقل نصابي النّقدين ( الذهب والفضة ) وإن كان من غيرهما .

( مسألة ٩٦٨ ) يعتبر في بلوغ نصاب المعدن - المذكور أعلاه - وحدة الإخراج عرفاً ، إلا أنه لا يضر إخراجها في دفعات لو تقاربت ، فلو أخرجها في دفعات متعددة متقاربة - وإن أعرض في الأثناء ثم رجع إليه - وبلغ المجموع النصاب كفى ذلك في وجوب إخراج الخمس منه ، أما لو أهمل الإخراج لمدة طويلة بحيث أصبح فاصلاً طويلاً بين الدفّعات وعُدّ من تعدّد الإخراج لدى العرف لم ينضم اللاحق إلى السابق ووجب بلوغ النصاب لكل واحد منهما .

( مسألة ٩٦٩ ) المعادن المستخرجة إن كانت من الأراضي المملوكة - وما يلحق بها حكماً - فهي للملك على المشهور ، فإذا أخرجها غيره منها بدون إذنه لم يملكها ، بل تكون لصاحب الأرض ، وعليه الخمس من دون استثناء المؤونة لأنه لم يصرف عليه مؤونة ، والأحوط وجوباً التراضي فيما بينهما بصلح أو نحوه .

وإن كانت من الأراضي المفتوحة عنوة التي هي ملك لجميع المسلمين من دون تعيين أحد منهم فلا بدّ للمستخرج - حتّى الكافر الذميّ - قبل إخراجها وتملكها من استئذان وليّ أمر المسلمين - الإمام (عليه السلام) أو نائبه - ثمّ عليه الخمس ، وإلاّ فهي أنفال وتكون للإمام (عليه السلام) .  
أما لو استخرجت من الأرض الموات التي هي أنفال للإمام (عليه السلام) فهي لمن أحيا الأرض - ولا حاجة للاستئذان في استخراجها وإن كان أحوط - وعليه الخمس والباقي له .

( مسألة ٩٧٠ ) يجوز استئجار الغير لإخراج المعدن فيملكه المستأجر ، وإن قصد الأجير تملكه لم يملكه .

( مسألة ٩٧١ ) إذا اشترك جماعة في إخراج المعدن - ولم يبلغ حصّة كل واحد منهم

النَّصاب - كفى في وجوب إخراج خمسه بلوغ المجموع نصاباً .

( مسألة ٩٧٢ ) إذا شك في بلوغ النَّصاب فالأحوط وجوباً الاختبار مع الإمكان ومع

عدمه لا يجب عليه شيء ، وكذا إذا اختبره فلم يتبين له شيء .

الثالث : الكنز .

وهو المال المذخور في موضع من المواضع ، سواء كان أرضاً أو جداراً أو شجراً أو جبلاً ، والمدار على الصَّدق العرفي في كونه كنزاً ، بلا فرق بين كونه ذهباً أو فضة مسكوكة أو غير مسكوكة فإنه لواجده وعليه الخمس .

بل وكذا غيرهما من الجواهر والأحجار الكريمة إذا كانت منها - على الأحوط وجوباً - فعليه إخراج خمسها ، والأحوط فيها قصد الأعم من خمس الكنز أو الفائدة .

ولا فرق بين وجدانه في بلاد الكفار الحربيين أو غيرهم من الكفار أو في بلاد الإسلام ، وسواء كان في الأرض الموات أو الخربة غير المملوكة أو في الأرض المملوكة بالإحياء أو بالابتياح - بشرط علمه أنه ليس ملكاً للبائع حتماً - ، وسواء كان عليه أثر الإسلام أم لا .

( مسألة ٩٧٣ ) يشترط في وجوب خمس الكنز بلوغ النَّصاب وهو أقل نصابي الذهب والفضة مائية في وجوب الزكاة على الأحوط وجوباً ، ولا فرق في إخراجها بين دفعة ودفعات - إذا لم يكن بينهما فاصل زمني طويل - كما في المعدن ، وكذا حكمه حكم المعدن - على الأحوط - في بلوغه النَّصاب قبل استثناء مؤونة الإخراج لكن تخميسه بعد استثناءها ، بل وفي كفاية بلوغ مجموع ما اشترك في استخراجها جماعة النَّصاب أيضاً .

( مسألة ٩٧٤ ) إذا علم أن الكنز لملك مسلم - أو ما بحكمه كالذمي - موجود يعرفه وجب إيصاله ودفعه إليه وإلا وجب الفحص عنه ، وإن جهله تماماً فالأحوط الجمع بين إجراء حكم اللقطة ( مجهول المالك ) عليه - بأن يلتزم بتعريفه لمدة سنة كاملة مع توفر بقية شروط اللقطة - وبين حكم إرث من لا وارث له .

نعم إذا علم أنه لمسلم منذ زمن طويل بحيث لا يمكن تتبع وارثه ودفعه إليه فالظاهر إجراء حكم الكنز عليه وهو لواجده وعليه إخراج خمسه ، والأحوط جريان حكم المال الذي لا وارث له وهو دفعه لإمام العصر (سلام الله عليه) أو نائبه في زمن الغيبة .

( مسألة ٩٧٥ ) إذا وجد الكنز في الأرض المملوكة له ، فإن ملكها بالإحياء كان

الكنز له وعليه الخمس إلا أن يعلم أنه لمسلم موجود أو مفقود منذ زمن طويل فتجري عليه الأحكام المتقدمة في المسألة السابقة ، وإن ملكها بالشراء ونحوه أو كانت تحت يده بإجارة أو عارية أو نحوهما عرفه المالك السابق فإن عرفه دفعه إليه وإلا تفحص عن الأسبق وهكذا ، فإن لم يعرفه الجميع جرى عليه حكم المسألة السابقة .

( مسألة ٩٧٦ ) لو وجد في جوف الحيوان - كالدابة والسّمكة ونحوهما - مالاً ، فإن ملكه بالاصطياد ولم يعلم أن له مالك جرى عليه حكم الكنز وعليه الخمس ، وإن كان بالشراء ونحوه جرت عليه الأحكام المتقدمة من استعلام الأمر من مالكة وغيره .

الرابع : ما أخرج بالغوص في البحار وما بحكمها كالأنهار العظيمة .  
من الجواهر كاللؤلؤ والمرجان وغيرهما من المباحات غير المملوكة - عدا الأسماك ونحوها من الحيوانات - معدنياً كان أو نباتياً ، بل حتى ما أخرج بآلة من غير غوص على الأحوط وجوباً فيجب فيه الخمس وإن لم تبلغ قيمته ديناراً ( مثقالاً شرعياً ) على الأحوط .  
( مسألة ٩٧٧ ) لو أخذ شيئاً من المذكورات مما يطفو على وجه الماء أو الساحل فالأقوى عدم صدق الغوص عليه ويدخل تخميسه في أرباح المكاسب إلا العنبر فيجب فيه الخمس وإن أخذ من على وجه الماء من غير غوص .

الخامس : الأرض التي يشتريها الكافر - الذمي - من المسلم .  
سواء كانت زراعية أم سكنية أم تجارية ، حانوتاً كانت أو خاناً ، معمورة أو خالية أو غير ذلك ، بل حتى المنتقلة إليه بغير البيع من سائر المعاوضات والهبة وغيرها على الأحوط وجوباً - مع اشتراط مقدار الخمس عليه في نفس عقد المعاوضة - فيجب على الذمي أن يدفع خمسها ، بلا فرق في ذلك بين وقوع البيع على نفس الأرض أو عليها وما عليها من زرع أو بناء أو أثاث أو بضاعة .

( مسألة ٩٧٨ ) يتعلق الخمس برقبة الأرض المشتراة دون البناء والأشجار والنخيل إذا كانت فيه ، فيتخير الذمي بين دفع خمس عينها أو دفع القيمة ، فلو دفع أحدهما وجب القبول ، فإن كانت الأرض مشغولة بشجرة أو بناء واشتراها على أن تبقى مشغولة بما فيها بأجرة أو مجاناً قوم خمسها كذلك ، وإن اشتراها على أن يقلع ما فيها قوم أيضاً كذلك .  
أما لو امتنع من دفعهما فيتخير ولي الخمس بين أخذه من العين وبين إجارته وليس

له قلع الغرس والبناء بل عليه إبقاؤهما بالأجرة .

( مسألة ٩٧٩ ) إذا اشترى الأرض ثم أسلم لم يسقط الخمس ، وكذا إذا باعها إلى مسلم ثم اشتراها منه مرة أخرى فيجب فيه خمس آخر ، فإن أخرج الخمس الأول من العين كان الخمس الثاني خمس الأربعة أخماس المتبقية ، وإن أخرج من قيمتها كان الخمس الثاني خمس تمام العين ، وليس على المشتري من الذمي شيء إن كان مؤمناً - إمامياً - بل يجوز له التصرف من دون إخراج الخمس .

( مسألة ٩٨٠ ) إذا اشترى الذمي الأرض من المسلم وشرط عليه عدم إخراج الخمس منه لم يصح الشرط ، وكذا لو اشترط كون الخمس على البائع ، أما لو اشترط على البائع المسلم دفع مقداره عنه صح الشرط ، لكن لا يسقط الخمس إلا بدفعه .

السادس : المال الحلال المخلوط بالحرام .

بشرط أن يكون في عين خارجية - لا في الذمة كما سيأتي - ، ولم يعرف صاحبها - ولو في عدد محصور - ، ولم يميز مقدارها ، ويكون احتمال الاختلاط بنسبة ما مقداره الخمس لا أزيد ، فحينئذ يطهر بتخميسه ، والأحوط أن يكون صرفه في مصارف الخمس بقصد امتثال الأمر المتوجه إليه وهو الأعم من رد المظالم والخمس .

( مسألة ٩٨١ ) إذا لم تتوفر في هذا القسم الشروط المتقدمة فله أحكام ثلاثة تابعة

لحالاتها وهي :-

الأول : ما لو عرف مقدار الحرام ويجهل مالكة فيجب - بعد الاستئذان من الحاكم الشرعي على الأحوط - أن يتصدق به عنه ، سواء كان مقدار الحرام فيه بمقدار الخمس أو أقل أو أزيد .

الثاني : ما لو كان يعرف المالك ويجهل مقدار المال الحرام فيجب - حينئذ - التصالح معه عليه ، فإن لم يرض المالك بالمصالحة اقتصر على دفع الأقل إن رضي به المالك وإلا وجب رفع الدعوى إلى الحاكم الشرعي لحسم النزاع فيها .

الثالث : ما لو كان يعلم مقدار المال الحرام ولكن لا يميز صاحبه بعينه ، بل يعلم أنه في عدد محصور كخمسة أو عشرة أشخاص فيجب - حينئذ - استرضاء الجميع ، فإن لم يمكن تعيين العمل بالقرعة لتعيين المالك ولو بحسب الظاهر لأنه لا ميسور غيره .

( مسألة ٩٨٢ ) إذا كان المال الحرام في ذمته - كالدين - لا في عين ماله الخارجي فلا

محل لتخميسه ، وحينئذ إن عرف صاحبه وعلم جنسه ومقداره وجب رده إلى مالكه ، فإن كان في عدد محصور وجب استرضاء الجميع فإن لم يتمكن من ذلك أقرع بينهم ، وإن كان في عدد غير محصور تصدق به عنه بإذن الحاكم الشرعي على الأحوط وجوباً .

ولو علم جنس المال فقط وجهل مقداره جاز الاقتصار على الأقل في إبراء ذمته إن رضي به المالك ، ويرده إليه إن كان معلوماً خارجاً ، ومع عدم رضاه يراجع في ذلك الحاكم الشرعي كما مر ، وهكذا إذا كان في عدد محصور وجب استرضاء الجميع وإلا أقرع فيما بينهم ، وإن كان في عدد غير محصور تصدق به عن المالك بعد الاستئذان من الحاكم الشرعي كما مر .

وإذا لم يعرف الجنس أيضاً فإن كان قيمياً - وهو في ذمته - فالحكم كما ذكرناه في صورة العلم بجنسه ، وإذا كان مثلياً وجبت المصالحة مع التمكن منها وإلا تعين العمل بالقرعة بين الأجناس ثم يراجع الحاكم الشرعي في حالة عدم الرضا كما مر .

( مسألة ٩٨٣ ) الأحكام المتقدمة جارية فيما لو علم المالك قبل دفع الخمس بما فرض ، فلو ظهر المالك بعد دفعه ضمنه له على الأحوط وجوباً حتى لو تبين بغير ما فصل .  
( مسألة ٩٨٤ ) لو تعلق الخمس بالمال الحلال المختلط بالحرام من جهة غنيمة الحرب - مثلاً - أو المعدن أو غيرها من بقية الأقسام فيجب تخميسه مرتين ، الأولى لتطهيره ثم يخمس الباقي مرة ثانية للغنيمة .

( مسألة ٩٨٥ ) إذا دفع الخمس من المال المختلط بالحرام ثم علم - ولو إجمالاً - أن مقدار الحرام أكثر فالأحوط وجوباً أن يتصدق بالزائد ، وأما إذا علم أن الحرام أقل من الخمس لم يجز له استرداد الزائد على مقدار الحرام ، والأحوط في الصورتين مراجعة الحاكم الشرعي .

( مسألة ٩٨٦ ) إذا تصرف في المال المختلط بالحرام - تصرفاً اتلافياً - قبل إخراج خمسه لم يسقط الخمس بل يبقى في ذمته ، وحينئذ إن عرف بعد ذلك مقدار المختلط اشتغلت ذمته بمقدار خمسه ، وإن لم يعرفه كالمتردد بين الأقل والأكثر جاز الاكتفاء بالأقل وإن كان دفع الأكثر أحوط .

( مسألة ٩٨٧ ) إذا كان الحرام الذي اختلط بالمال من قبيل الخمس أو الزكاة أو الوقف فهو كمعلوم المالك ولا يحل بإخراج الخمس ، بل يراجع فيه الحاكم الشرعي .

السَّابع : ما زاد على مؤونة سنته ومؤونة سنة عياله .

من أرباح التِّجارات والزَّراعات والصَّناعات وحيازة المباحات والإجارات - حتَّى الخياطة والكتابة والنَّجارة وأجرة العبادات الاستثنائية من الحجِّ والصَّوم والصَّلَاة والزِّيَّارات وتعليم الأطفال وغير ذلك من الأعمال التي لها أجرة - وغيرها من سائر المكاسب .

بل الأحوط الأقوى ثبوت الخمس في مطلق الفوائد - وإن لم تحصل بالاكتساب - كالهبة والهدية والجائزة والمال الموصى به ونماء الوقف الخاص أو العام والميراث الذي لم يكن في الحسبان - كما لو كان له رحم بعيد في بلد آخر لم يكن عالماً به فمات وكان هو الوارث له - وهذه الأمور وملحقاتها تعد من عموم الغنائم التي فسرها الفيروز آبادي في قاموسه وغيره كما مرَّ .

( مسألة ٩٨٨ ) الأقوى عدم وجوب الخمس في الميراث - إلا إذا علم الوارث بأنَّ مورثه لم يَخْسُ أمواله فيجب عليه إخراجه كدين شرعي ، بل لو علم بأنَّ مورثه أتلف مالا تعلق به الخمس فيجب عليه إخراجه من تركته كبقية ديونه - وفي مهر الزوجة - إلا إذا علمت أنَّ زوجها لم يَخْمَسْه قبل تقديمه فتخرجه ولها أن تطالبه بما دفعته - وفي عوض الخلع - إلا إذا علم بأنَّ باذله لم تَخْمَسْه وفي الهدية التي كانت لمهديها تصفية سنوية شرعية وصرفت قبل مجيء رأس سنة الآخذ الشرعية - وفي ذهب الزينة - إلا إذا كان المال المشتري به ممَّا وجب فيه الخمس - وإن كان الأحوط التَّخْمِيس مطلقاً .

( مسألة ٩٨٩ ) إذا كان تعيشه بالوجوهات الشرعية التي تملك - كالزُّكُوات وسهم السَّادة والكفَّارات وردود المظالم والصَّدقات المندوبة ونحوها - وزادت عن مؤونة سنته فيجب عليه احتياطاً تخميسها إن ضغط على نفسه اقتصادياً فبانت عنده زيادة ، وأمَّا الزيادة الحاصلة عنده بعد كفاءته الطَّبيعية فالأحوط عدم تخميسه لأنَّه حق ينطبق على محتاجيه إن لم يملكه هذا الشَّخص لاستغنائه عنه فهو ملك للآخرين من المحتاجين ، أمَّا سهم الإمام عليه السلام فلا خمس فيه ، لأنَّ التَّصَرُّف فيه على نحو الإباحة منه عليه السلام لا التَّمْلِك إلا إذا كان من قبله عليه السلام أو نائبه الخاص .

( مسألة ٩٩٠ ) إذا كانت عنده أموال - كالبستان والحيوان - ولم يتعلَّق بها الخمس - كما إذا إنتقل إليه بالإرث - أو تعلَّق وأدَّى خمسها ، فإن أبقاها عنده للتَّكسُّب بأعيانها



فيجب عليه تخميس زيادتها سواء كانت زيادة منفصلة - كالولد والثمر - أو ما بحكمها مما له مالية عرفاً - كالصوف واللبن - أو زيادة متصلة كنماء الشجرة - التي يقصد الإكتساب بأخشابها أو ما يقطع من أغصانها - وسمن الشياه .

وإن كان قد أبقاها عنده للتكسب بنمائها المنفصل كالأشجار المثمرة التي يقصد الانتفاع بثمرها والأغنام التي ينتفع بتاجها ولبنها وصوفها فيجب أن يخمس نماءها المنفصل فقط دون المتصل .

أما التي يبقاها عنده للتعيش بنمائها - كأكله أو أكل عياله أو ضيوفه من ثمرتها - فلا يجب عليه الخمس في ذلك إلا فيما زاد عما صرفه في ذلك .

( مسألة ٩٩١ ) إذا زادت قيمة العين سوقياً فإن كان الأصل مما يتعلق فيه الخمس في أساسه كبعض المشتريات ونحوها وقد أعدّها للتجارة وجب تخميس الزيادة فيها إن ظهرت - فضلاً عن أصلها إن لم يخمس - سواء باعه أم لا - على الأحوط - ، وإن كان قصده الاقتناء للعائلة - محتفظاً بالعين ومستفيداً من نتائجها - فلا يجب خمس الزيادة إلا عند بيعها - فضلاً عن الأصل إن لم يخمس كذلك - .

أما لو كان الأصل مما لا يتعلق فيه الخمس - كالميراث الخالص من التعلق به مثلاً - فلا يجب الخمس في الزيادة حتى لو أعدّه للتجارة وقد احتاج إليه لصرفه في مؤنته ولم يمر عليه حول من دون تصرف به .

( مسألة ٩٩٢ ) لو زادت قيمة الأعيان المصروفة في مؤونة السنة - التي اشتراها من ماله الخمس - حين استهلاكها أثناء السنة وجب استثناء قيمة الشراء فقط دون قيمة زمان الاستهلاك على الأحوط .

( مسألة ٩٩٣ ) إذا زادت قيمة الأموال التي يتجر بها المكلف في طول السنة وكان جملة منها ديناً على الناس فإن اطمأن باستيفائه - ولو بعد فترة - وجب عليه تخميس الكل ، وإن اطمأن باستيفاء بعضه دون الجميع وجب تخميس ما عنده وما يطمئن باستيفائه ، أما ما لا يطمئن باستيفائه فيتخير بين أن يؤخر تخميسه إلى زمان حصوله وبين أن يخمس الجميع فإذا استوفاه في السنة اللاحقة اعتبره من أرباح سنة الإقراض .

( مسألة ٩٩٤ ) إذا زادت قيمة العين التي اشتراها للتجارة في أثناء السنة ولم يبيعها - طلباً للزيادة أو للغفلة ونحوها - ثم رجعت قيمتها إلى ما كانت عليه فلا يجب عليه تخميس

الزيادة إلا إذا كان تأخير بيعها للزيادة خارجاً عن المتعارف - كما لو طلب الزيادة أكثر مما عليه سعر الوقت ثم نزلت القيمة - فيجب حينئذ تخميسها فضلاً عن الأصل إن لم يخمس كما مر .

( مسألة ٩٩٥ ) يتعلق الخمس - في هذا القسم - بالنسبة إلى الأرباح والفوائد المكتسبة من حين الشروع باكتسابها - على الأحوط - ، وأما الفوائد غير المكتسبة فمن حين ظهورها وإن جاز له تأخير دفع الخمس إلى آخر سنتها - إرفاقاً بالمالك لاحتمال تجدد مؤونة أخرى تزيد على ما يحتمله - فإذا صرف الربح أثناء السنة في المؤونة لم يكن عليه شيء .  
نعم لو أتلفه أو أسرف في صرفه أو وهبه أو اشترى أو باع على نحو المحاباة - أي بأقل من ثمن المثل - ولم يكن لاثقاً بشأنه ذلك ضمن خمسة كما سيأتي .

( مسألة ٩٩٦ ) يجوز للكاسب - الذي له أرباح من مكاسب متعددة - أن يجعل لكل فائدة بخصوصها رأس سنة مستقلة عن أختها فيخمس ما زاد على مؤونته في نهاية تلك السنة ، كما يجوز أن يجعل لنفسه رأس سنة واحدة - إرفاقاً من الشرع به كما مر - يجمع فيها ما حصل عليه من فوائد وأرباح في خلال السنة ثم يخمس ما زاد على مؤونته .

( مسألة ٩٩٧ ) يجوز للمكلف تغيير رأس سنة خمس وجعله في زمن آخر بالمصالحة مع الحاكم الشرعي - أو وكيله - على ذلك مع الغبطة لصالح بيت المال ، ويكون المدار عليه في المؤونة والخمس ، كما يجوز - بالمصالحة أيضاً - جعل السنة عربية ( هجرية قمرية ) أو رومية ( ميلادية ) أو فارسية ( هجرية شمسية ) حسبما يتفقان عليه ، وإن كان الأحوط جعلها عربية ( هجرية قمرية ) لصراحة النصوص بالأهلة في هذا ونحوه بما لم يكن في غيرها .

( مسألة ٩٩٨ ) لو علم بعدم تعلق مؤونة عليه إلى نهاية السنة زائدة على ما عنده مما يجب فيه فيجب عليه - احتياطاً - المبادرة إلى دفع الخمس ، وعدم تأخيرها إلى آخر السنة .

( مسألة ٩٩٩ ) يعتبر في تعلق الخمس في هذا القسم الحلية شرعاً ، فالأموال المحرمة كالمأخوذة غصباً أو سرقة أو بالمعاملات الفاسدة أو الربا لا يتعلق بها الخمس ، بل يجب إرجاعها إلى ذويها ، نعم لو اختلطت مع أمواله الخالصة ولم يدر مقدارها وخصوصياتها ولا ملاكها وجب تخميسها للتطهير كما مر ، فإن زادت على مؤونته خمسها مرة أخرى كما تقدم بيانه في القسم السادس .

( مسألة ١٠٠٠ ) لا فرق بين الرجل والمرأة في وجوب الخمس ، فإذا حصلت المرأة على فائدة من الفوائد كأرباح المكاسب أو الهدايا وغيرها - من زوجها أو غيره - وجب عليها الخمس فيما إذا زادت الأرباح والفوائد على مؤونها سواء أنفق عليها زوجها أو لا .

( مسألة ١٠٠١ ) المكلف الذي لم يحاسب نفسه مدة من السنين - لأي حالة كانت عمدية أو غيرها وكان يعلم من نفسه مثلاً أنه قد ربح واستفاد أموالاً واشترى بها أعياناً وأثاثاً وعمر دياراً - يجب عليه تخميس أمواله وفق الضوابط التالية وهي :-

الأول : في كل ما يملكه من أموال نقدية موجودة - عدا ما استثنياه من الميراث الخمس ونحوه مما مر بيانه - وأعيان أعدّها للتجارة بقيمتها الفعلية وإن لم يبيعها ، بل غير المعدة للتجارة أيضاً - كالاقتناء مثلاً إن باعها وقد حصلت الزيادة - ولم تكن من مؤونته التي استفادها من سنته الحالية - كالدار التي لا يحتاج إليها والأثاث الزائد عما يحتاج إليه بحسب شأنه الاجتماعي ، وكذا الحيوان والفرس وغيرها - في حال بيعها سواء ارتفعت قيمتها عن وقت شرائها أم لا فيجب الخمس في جميع ذلك ، وكذا في حال عدم بيعها فيجب الخمس بقيمة شرائها .

ومن ثم إن أراد بيعها خمس ما زاد عن قيمة شرائها إن كان كذلك - وإن كان الأحوط تخميس قيمتها الفعلية في وقت المحاسبة ، بل الأحوط أعلى القيم مع رجحان الاحتياط في اجراء المصالحة حتى في مؤونته .

الثاني : في كل زائد على ما أنفقه على مؤونته ومؤونة عياله مما أعدّه لذلك من المأكل والمشرب والمسكن والملبس ، ويلحق به الزائد على ما صرفه في زيارته وضيافة ضيوفه وما أعطاه - وفاءً لحقوق كانت عليه واجبة اجتماعياً وعرفياً كالديون أو النذور ونحوها أو غير واجبة كالترعيات والهدايا التي يعطيها ونحوها - في طول تلك المدة التي لم يخمس فيها ونحوها من الإنفاقات اللائقة بحاله وشأنه بشرط أن يكون عالماً بأنه قد اشتراها بمال تعلق به الخمس كالأرباح التي مر عليها حول كامل مما مر ذكره ولم تخمس - كما لو لم يكن يربح في سنة الإنفاق أو كان ربحه لا يزيد على مصارفه اليومية - فيجب عليه - حينئذ في كل ما مر - الخمس بقيمة الشراء ، وإن كان الأحوط تخميسها بقيمة وقت الإنفاق بل أعلى القيم .

أما لو لم يكن يعلم بأنه اشتراها بمال تعلق به الخمس - بأن كان شاكاً في أنها مشترة من أرباح سنة الإنفاق أو من أرباح سنين سابقة أو كان شاكاً في الجميع أو البعض -

فالأحوط وجوباً المصالحة مع الحاكم الشرعي ، كي لا يرهقه بما لم يجب عليه أكثر مما يجب .  
 الثالث : في كل ما حصل له من خسارة أو تلف معلوم قدره بعد ما حصلت على الأرباح في سنة أو سنين حصولها ، بل وغير ذلك من التي تكون في رأس مال يجب تخميسه وهو يعلم بذلك ، ويلحق به الموارث التي لم تحتسب ومضى عليها ذلك من دون تخميس وقد خسرت ، أما إذا كانت الخسارة أو التلف في مال مخمس أو لم يتعلّق به خمس أصلاً كالميراث المحتسب فلا يجب عليه شيء في أساسه فضلاً عن الخسارة فيه وإن كان قد زادت قيمته في بداية الأمر .

( مسألة ١٠٠٢ ) إذا ربح في تجارته في أثناء السنة ولم يصرفه في مؤنته إلى أن انتهت السنة فإن لم يخمسه ثم حوّل الربح إلى مال آخر إنتقل التخميس إلى المال الثاني - كما مرّ في المسألة السابقة - سواء كان التحويل من قبيل النمو كما لو ربح أغصاناً فغرسها فصارت أشجاراً ، أو كان من قبيل التوليد كما لو ربح بيضاً أو غنماً فتولّد منه فراخ أو سخال .

( مسألة ١٠٠٣ ) إذا كان للتاجر نوع واحد من التجارة فربح في بعض معاملاته - في طول السنة مثلاً - وخسر في بعضها الآخر ، جبر خسارته بالربح فإن تساوى فلا خمس عليه ، وإن زاد الربح وجب تخميس الزائد ، وإن زاد الخسران فلا خمس عليه أيضاً كالأول ويقل رأس ماله في السنة اللاحقة عما كان عليه في السنة المتقدّمة ، وكذا لو تلف بعض رأس ماله أو صرفه في نفقاته ومؤنته كما هو الغالب في أهل مخازن التجارة فإنهم يصرفون من الدّخل قبل ظهور الربح ، لأنّه ربما يظهر الربح في أواخر السنة فيجبون التلف بالربح .  
 بل إذا أنفق التاجر من ماله قبل حصول الربح ، فإن لم يكن من مال التجارة كما يتفق كثيراً لأهل الزراعة فإنهم ينفقون لمؤنتهم من أموالهم الخاصّة قبل حصول النتائج فيجوز أن يجبر ذلك من نتائج الزرع عند حصوله وليس عليه خمس إلا ما زاد عما يساوي المؤن التي صرفها أو يصرفها اعتيادياً ، وكذلك أهل المواشي فإنّه إذا خمّس موجوداته في آخر السنة وفي السنة الثانية باع بعضها لمؤنته أو مات بعضها أو سرق فإنّه يجبر جميع ذلك بالنتائج الحاصل له في تلك السنة ، ففي آخر السنة الثانية هذه يجبر النقص الوارد على الأمّهات مثلاً بقيمة السخال المتولّدة ، فإنّه يضم السخال إلى أرباحه الأخرى في تلك السنة لو كانت من مثل الصّوف والسّمّن واللبن الناتج من باقي الأمّهات وغير ذلك فيجبر النقص ويخمّس ما زاد على الجبر ، فإذا لم يحصل الجبر أو حصل ولم يزد إلا بقيمة جميع السخال

مع أرباحه الأخرى المتوقعة لو بيعت لم يكن عليه خمس في تلك السنة .  
وإن كان إتلافه مما ليس من مال التجارة ولا من مؤونته فالأحوط وجوباً عدم جبر  
الخسران بالربح ، وكذا لو كان إتلافه لمال مؤونته - فقط - كما لو إنهدمت دار سكناه أو تلف  
أثاث بيته أو لباسه أو سيارته التي يحتاج إليها ونحو ذلك فلا يجبر الخسران بالربح ، نعم لو  
عمر داره أو أصلح ما تلف بعضها فالملل المصروف فيهما من المؤونة المستثناة من الخمس .  
أما لو وزع التاجر رأس ماله على أنواع متعددة من التجارات فاشترى بمقدار منه  
حنطة وبمقدار آخر سكرًا وهكذا وخسر في أحدها وربح في الآخر فالأحوط وجوباً عدم  
جبر الخسران بالربح إذا كان لكل واحدة منها حسابات من إيرادات ومصروفات خاصة  
وموعد سنوي خاص لا يرتبط أحدهما بالآخر ، فضلاً عما لو كان له نوعان أساسيان من  
التكسب كالتجارة والزراعة بما لا يمكنه أن يجمع بينهما فربح في أحدهما وخسر في الآخر  
مع اختلاف الموعد السنوي .

( مسألة ١٠٠٤ ) إذا اشترى بأرباح التجارة شيئاً فتبين الاستغناء عنه في معاشه وجب  
إخراج خمسه عند حلول رأس سنته ، فإن نزلت قيمته عن رأس المال في وقت شرائه وجب  
- على الأحوط - مراعاة رأس المال عند التخمس ، وكذا لو اشتراه عالماً بعدم الحاجة إليه  
كبعض المجوهرات أو الفرش والبسط الزائدة عن حاجته .  
وهكذا لو اشترى الأعيان الخارجية مع عدم الحاجة إليها على نحو الكلّي في الذمة ثم  
وفى دينه من ربح سنته غير المخمس ونزلت القيمة فإنه في جميع هذه الموارد يلزم - على  
الأحوط - ملاحظة الثمن .

( مسألة ١٠٠٥ ) إذا أجر نفسه على عمل لسنين كانت الأجرة الواقعة بإزاء عمله في  
سنة الإجارة من أرباح تلك السنة وما يقع بإزاء العمل في السنين الآتية من أرباح السنين  
الآتية كل سنة بحسابها وهكذا ، أما لو أجر داره سنة أو لسنين كانت الأجرة من أرباح سنة  
الإجارة والاستلام ، فإن استلم للسنين كلها نقداً فعليه خمسهما بأجمعها فوراً لو زادت عن  
المؤونة ، أما لو كانت الإجارة كل سنة بستتها فكل سنة لها حكمها كما مر .

( مسألة ١٠٠٦ ) إذا باع ثمرة بستانه لسنته ولسنين لاحقة كان الثمن بتمامه من أرباح  
سنة البيع ووجب تخميسه بعد إخراج مؤونته وما يرد على البستان من نقص من جهة كونه  
مسلوب المنفعة في المدة الباقية بعد انتهاء السنة .

( مسألة ١٠٠٧ ) يجوز للمكلف أن يدفع تمام الخمس أو أحد سهميه - مقدماً - قبل محاسبة نفسه لو علم إجمالاً أن عليه الخمس - فضلاً عن التفصيل - ، فإن كان ما دفعه من أرباح سنة الدفع عدّ المدفوع منها وحسب خمس الجميع ثم يستثنى المدفوع ويدفع الباقي ، ولو لم يعلم الوجوب فلا مجال إلا بنحو الإقراض ثم الاحتساب بعد التصفية مع الاحتياط باستلام القرض من قبل المقرض ثم احتسابه على المستحق إذا كان باقياً على استحقاقه حينذاك .

( مسألة ١٠٠٨ ) إذا حسب ربحه فدفع خمسه ثم انكشف أن ما دفعه كان أكثر مما وجب عليه فلا يجوز له احتساب الزائد مما يجب عليه في السنة التالية ، نعم يجوز له الرجوع على المدفوع له - الفقير مثلاً - مع بقاء عينه ، وكذا مع تلفها إذا كان عالماً بالحال .

( مسألة ١٠٠٩ ) السرقة من الحقوق المجعولة فإذا دفعها إلى المالك أو غيره حسب الاتفاق مع المالك أوجب للدافع حقاً في أخذه من غيره ووجب عليه تقويم ذلك الحق في آخر السنة وأخرج خمسه ، فربما تزيد قيمته على مقدار ما دفعه من السرقة وربما تنقص وربما تساوي حسب الاعتبار .

## الفصل الثاني

### في المؤونة

### وأحكامها وما يتعلق بها

تقدم أنه يستثنى من الأرباح والفوائد المكتسبة من التجارات والصناعات ونحوها مؤونة السنة فلا يجب فيها الخمس ، والمؤونة على قسمين :-

الأول : مؤونة المعاش ، وهي كل ما يصرفه

المكلف لمعيشته ومعيشة عياله اللائقة بحالهم ، بلا فرق بين ما تصرف عينه وتعدم - كالمأكل والمشرب - أو تبقى عينه للارتفاع - كالمسكن والملبس والسيارة والخادم والكتب والأثاث - أو ما يحتاج إليه في ختان أولاده وتزويجهم ونحو ذلك .

بل كل ما يصرفه على النحو المتعارف ، سواء كان واجباً - كوفاء الحقوق اللازمة عليه من تسديد دين صرف للمؤونة أو أداء أرش جنائية أو نذر أو كفارة أو غرامة ما أتلفه عمداً أو خطأ - أم عملاً مستحباً - كالزيارات والصدقات وضيافة ضيوفه ونحو ذلك - أم كان مباحاً - كالهدايا والتبرعات والجوائز المناسبة له - أم مكروهاً إن تحمله ، وكذا جميع ما يطراً عليه من خسارات أو نقص - في الكسب والمصنع - أو إصلاح تلف يتعلق بالمؤونة ويجبر

بالربح .

الثاني : مؤونة تحصيل الربح ، وهي كل ما يصرفه في سبيل تحصيل الربح كأجرة الدكان والدلال والحمال والحارس والكاتب والعمال والضرائب والغرامات ، وما يحتاج إليه من آلات العمل والمكائن والمعدات والسيارة والكتب والدفاتر ونحوها .

فكل من هذين القسمين مستثنى من الأرباح المكتسبة - كما مر - بشرطين : -

الأول : فعلية الصرف ، أو ما يحكمها كالأدخار للصرف مع العلم بالحاجة إليه وعدم وجدان غيره حينما يحتاج إليه ، فلو قتر على نفسه ولم يصرف ما يحتاج إليه من المؤن يجب تخميسه في نهاية السنة - على الأحوط - ، وكذا لو تبرع له متبرع بتمام النفقة أو بعضها أو بما يحتاج إليه من المؤونة فقد اندرج مقدار التبرع في أرباح سنته وتعلق به الخمس في نهاية السنة .

الثاني : أن يكون الصرف على النحو المتعارف - كما مر - فإن زاد عليه وجب خمس التفاوت ، وكذا لو كان غير متعارف من مثل مالك المال - وإن كان المصرف راجحاً شرعاً - كما لو كان قليل الربح وينفق على الضيوف أو يعمّر المساجد وليس من شأنه ذلك ، فالأحوط وجوباً عدم استثناء ذلك .

بل وكذا لو كان في المصرف سفاهة أو تبذير فلا يستثنى المقدار المصروف بل يجب فيه الخمس ومن ذلك تسبب الكفارات بموجبها من المعاصي المتعمدة ونحو ذلك .

( مسألة ١٠١٠ ) إذا كان عنده شيء من المؤن - التي أشرنا إليها - قبل الإكساب لم يجز استثناء قيمته من أرباح السنة بل حاله حال من لم يحتج إليها في إعاشته .

( مسألة ١٠١١ ) إذا احتاج الشخص إلى رأس مال يتجر به فإن كان لتيسير معاشه أو التوسعة على نفسه وعياله حسب شأنه بحيث لولاه لما أمكنه ذلك جاز إخراجه من أرباح سنته واحتسابه من مؤونتها ويستثنى من التخميس - بل يخمس الزائد فقط - سواء كان تمام رأس المال من الربح أو له بعض من رأس مال وأراد إتمامه من الربح ، كما لو احتاج .

أما لو كان لازدياد ثروته وماله فقط لا للإعاشة والتوسعة فلا بد من تخميسه ، كما لو كان تاجراً تفني أرباحه بمعاشه ومعاش عياله المناسب لشأنه وجعل مقدارا من أرباحه رأس مال يتجر به فلا بد في مثله من تخميس رأس المال كبقية الأرباح .

وفي حكم رأس المال - المتقدم - ما يحتاجه في كسبه وأعماله من المكائن وآلات الصناعة

والزراعة ونحوهما .

( مسألة ١٠١٢ ) إذا اشترى شخص من ربح سنته قطعة أرض قاصداً بنائها لاحتياجه ، وفي السنة الثانية اشترى من ربحها كذلك بعض مستلزمات البناء كالحديد والخشب ، وفي الثالثة بعضاً آخر وهكذا في السنوات اللاحقة من أرباحها إلى أن اكتمل بناء الدار ، جاز له احتساب تلك الأرباح التدرجية من مؤونة سنينها بشرط أن يكون ذلك من شأنه وأنه لا يتمكن من بناء الدار - مثلاً - إلا بتلك الكيفية وأنه مضطر إليها ليأوي بها عياله لعدم وجود دار يستقر بها غيرها له ، أما لو تمكن من بنائها دفعة واحدة خلال سنة أو أقل - ولو بنحو الاستدانة ثم تسديدها من أرباح السنين اللاحقة كما سيأتي حكم تسديد الدين - فلا يجوز له الاحتساب ، مع الاحتياط بالتخميس حتى مع عدم التمكن إلا بذلك .

ولكن إذا كان من هذا القليل ما جرت عليه العادة - في بعض البلدان - في جهاز العرس حيث يبدأ أهل البنت بتهيئته لها وهي صغيرة يشترونه لها تدريجاً على مر سنين إلى أن تتزوج بما ظاهره في عدم الاضطرار إليه ، فلا بد فيه من التخميس لأنه لا يجزى غالباً إلا أهل الترف وذوو العادات غير الشرعية .

( مسألة ١٠١٣ ) تقدم - في القسم الأول من المؤونة - أن تسديد الديون المستعجلة - المصروفة لمؤونة السنة - يحتسب من المؤونة فيستثنى من وجوب الخمس ، وكذا ما كان للتوسعة على النفس والعيال حسب الشائنة ، سواء إستدانه في سنة الربح - وصرفه فيها - أم في السنين السابقة ، وسواء تمكن من أدائه قبل ذلك - ولم يؤده - أم كان عاجزاً عنه .  
أما لو كان الدين لازدياد المال والثروة كما هو المتداول بين التجار أو كان وفاؤه غير مستعجل فلا يستثنى من الأرباح ، بل يجب التخميس أولاً ثم تأدية الدين من المال الخمس أو من مال آخر لم يتعلق به خمس كالموروث .

ولا فرق في الديون المذكورة بين العرفية الاختيارية - كالاقتراض - أو القهرية - كأروش الجنايات والضمانات - ، وبين الشرعية - كالخمس والزكاة المنتقلة إلى الذمة - وبين الواجبات المالية الأخرى - كالكفارات والنذور - .

( مسألة ١٠١٤ ) لو ازدادت عنده أرباح أو زوائد على مؤونته - في نهاية السنة - وكانت عليه ديون ولم يوفها من تلك الأرباح عمداً وجب عليه تخميسها .

( مسألة ١٠١٥ ) لو نذر أن يصرف نصف أرباح سنته أو ربعها في وجوه البر قبل



وجوب الخمس فيها لم يجب عليه تخميس المنذور من أرباحه - كما مر - بل يجب إخراج خمس الباقي منها فقط بعد مؤونته ، نعم لو ظهر الربح ومضى عليه الحول ثم نذر أن يصرف سهماً منه في وجوه البر وجب أولاً تخميس الجميع ثم الوفاء بالنذر ، بل وكذا لو ظهر الربح ولم يتصالح سابقاً مع الحاكم الشرعي على رأس سنة خمسية له وحصل ذلك عنده .

( مسألة ١٠١٦ ) يجب على المكلف في آخر سنته الخمسية أن يخمس ما زاد على مؤونة سنته مما ادخره في بيته من الأرز والدقيق والسكر والشاي وغيرها من أمتعة البيت ، ويكفي في تعيين ثمنه التخمين بالمتعارف بين الناس بما لا ضرر فيه على بيت المال ولا على الخمس نفسه مع الإمكان .

أما المؤن التي كانت يُنتفع بها - مع بقاء عينها - ثم استغنى عنها فإن كان الاستغناء بعد مرور سنة كاملة عليها - كما في حلي النساء التي يستغنى عنها في عصر الشيب - فالأحوط وجوباً تخميسها ، وأما إذا كان الاستغناء عنها في أثناء السنة فإن كانت مما يتعارف إعدادها للسنين الآتية بحيث لا يعد تركاً ، ومنه ما تجاوزت السنة في تركها كالثياب الصيفية والشتائية عند انتهاء الصيف أو الشتاء في أثناء السنة فضلاً عما كان رأس سنته الخمسية مثلاً ما بين الصيف أو الشتاء فلا يجب إخراج خمسها ، وإلا وجب الإخراج .

( مسألة ١٠١٧ ) يجب الخمس في كل ما زاد عن مؤونة السنة مرة واحدة ، فإذا خمس ما لا وبقي عنده سنة أو سنين لم يجب فيه الخمس مرة ثانية حتى إذا زادت قيمته إذا لم يرد أن يبيعه ، كما أنه لو نقصت قيمته لم يجبر النقص من الربح وإذا باعه وزادت قيمته ففيه خمس الزائد .

( مسألة ١٠١٨ ) من المؤن المستثناة عن وجوب التخميس - في نهاية السنة - ما يصرفه المكلف في حجه المندوب أثناء السنة تماماً أو إتماماً لأموال لم يتعلق بها خمس كالمخمسة والموروثه ، فضلاً عن مصارف الحج المفروض تماماً أو إتماماً فلا يتعلق بها الخمس ، نعم إذا أخر الحج المفروض نسياناً أو عسياناً وكان مستطيعاً في نفس السنة وجب الخمس في مصارفه وخرجت عن كونها مؤونة لتلك السنة ، وأما لو حصلت من أرباح سنين متعددة تعلق الخمس بأرباح السنوات المتقدمة وهذه منها فإن بقيت الاستطاعة بعد ذلك وجب عليه الحج .

( مسألة ١٠١٩ ) المؤونة المستثناة إنما تعتبر إلى حين الوفاة لا إلى تمام سنتها .

### الفصلُ الثالث ( مسألة ١٠٢٠ ) لا يشترط التَّكْلِيف ( البلوغ

والعقل ) في ثبوت الخمس في الموارد الخمسة  
المتقدِّمة ( المعادن ، الكنز ، الغوص ، المال الحلال

### في أحكام الخمس

المخلوط بالحرام ، الأرض التي اشتراها الذمِّي من المسلم ) ، وكذلك - على الأحوط وجوباً - في سادسها وهو خمس أرباح المكاسب ، فيجب على وليِّ الطفل والمجنون دفع تلك الأخماس ، وإذا لم يدفع الولي ذلك وجب على الطفل إذا بلغ والمجنون إذا أفاق إخراج خمس ما تملكاه حال الصَّغر أو الجنون ممَّا وجب في مالهما .

وأما أمر الغنائم فلا موضوع لتكلفتها بخمسها لعدم صدق تلك بالغنائم على ما يحصلان عليه منها لو كانا في مواقع الحرب الجهادية لارتفاع كلفته عنهما ، ولذا استثنيناها من السَّبعة وألحق بالوجوب المذكور العبد المملَّك حتَّى في باب الغنائم .

( مسألة ١٠٢١ ) الخمس بجميع أقسامه متعلِّق بالعين ، إلَّا أنَّ المالك مخيَّر بين دفعها ودفع قيمتها ، ولا يجوز التَّصرُّف في تلك العين بعد انتهاء السَّنة قبل أدائه ، وكذا في بعضها وإن كان مقدار الخمس باقياً في البقية للاختلاط .

( مسألة ١٠٢٢ ) تجوز المداورة مع الحاكم الشرعي أو وكيله ، وهي تسليم العين أو قيمتها إليه حقاً شرعياً ثم إرجاعها إلى المالك بنحو القرض ثم تسليمها إلى الحاكم ثم يرجعها الحاكم إلى المالك قرضاً وهكذا تسليماً وتسليماً إلى حين استيفاء الحق الشرعي كاملاً - لو كان هناك مانع من التسليم الكامل كعدم إمكان بيع الأعيان أو عدم أو قلة السيولة عنده ممَّا يعسر عليه ذلك - لتبقى مضمونة في ذمته فيسقط الحق بعد هذا من العين ويجوز التَّصرُّف بها ويتحوَّل الدين إلى الذمَّة ليدفع أقساطاً في باقيه إن حصل استيفاء في الجملة ، لكن لا يجوز تأخير الدَّفع عن السَّنة المضروبة ، بل حتَّى الأقل لو كانت القدرة الشرائية تهبط للعمل في بعض الأوقات مع إمكان الدَّفع .

( مسألة ١٠٢٣ ) تقدَّم أنَّه يحرم التَّصرُّف بالعين - كالاتِّجار بها أو الهبة أو صرفها وفاء للديون أو استبدالاً لمعاملة بين المتعاملين - ممَّا تعلَّق به الخمس شرعاً - كما لو مرَّ عليها حول كامل - قبل دفعه إلَّا بعد مراجعة الحاكم الشرعي ، فلو اشترى أو استبدل شيئاً بمال غير

مُخْمَسٌ من هذا القبيل فإن كانت معاملة الشراء على نحو الكلّي في الذمّة - أي على ثمن غير مشخص كما هو الغالب في المعاملات الآن - وكان وفاء الثمن من أرباح غير مخمسة كانت المعاملة صحيحة ولو جرى عليها التفصيل المتقدم من القبض والإقباض في المسألة السابقة وإلا فلا .

وإن كانت المعاملة شخصية - أي على ثمن معين بعينه - وأمضاها الحاكم الشرعي إنتقل التخميس إلى العين الأخرى أو قيمتها ، فإن لم يمضها كانت المعاملة باطلة وله أن يأخذ خمس الثمن إن كان باقياً - عند البائع - وإن كان تالفاً جاز له الرجوع إلى كل من البائع والمشتري إن لم يكن مؤمناً وأخذ مقدار الخمس ، وإن كان مؤمناً فلا شيء عليه بل على البائع ، فلا تبرأ الذمّة إلا بوصول الحق إليه .

( مسألة ١٠٢٤ ) إذا اشترى المؤمن شيئاً فيه الخمس ممن لا يعتقد وجوبه كالكافر ونحوه جاز له التصرف فيه من دون إخراج الخمس ، بناءً على أن الوزر يقع على الكافر ونحوه والمهناً للمؤمن ونحوه من المباني مع الاحتياط بدفعه لو علم اصرار صاحبه بعدم دفعه .

( مسألة ١٠٢٥ ) لو أراد المكلف تصفية أموره وإبراء ذمته مما تعلق بها من الخمس أو في أمواله يقيناً أو ظناً أو احتمالاً ولو احتياطاً ولم يعلم بمقداره فليراجع الحاكم الشرعي للمصالحة معه لما فيه إبراء النّمة والغبطة لصالح بيت المال ولم يقدر بتقدير ثابت ولكن يكتفي باليسير في حالة الاحتمال الاحتياطي .

الفصل الرابع  
ينقسم الخمس - كما ورد في القرآن الكريم - إلى ستة أسهم وهي :-  
الأول : سهم الله جلّت عظمته .  
الثاني : سهم النبي الأكرم ﷺ .  
الثالث : سهم ذوي القربى ، وهم الأئمة سلام الله عليهم أجمعين على ما سيأتي تفصيله في الموسعات إنشاء الله .  
وهذه الأسهم الثلاثة ترجع في زماننا - زمن الغيبة - لإمام العصر وصاحب الأمر الحجة المنتظر (عجل الله تعالى فرجه الشريف) ، وتسمى هذه الأسهم الثلاثة - التي هي نصف مقدار الخمس - بسهم الإمام ﷺ ، وسيأتي مصرفه .

الثالث : سهم ذوي القربى ، وهم الأئمة سلام الله عليهم أجمعين على ما سيأتي تفصيله في الموسعات إنشاء الله .  
وهذه الأسهم الثلاثة ترجع في زماننا - زمن الغيبة - لإمام العصر وصاحب الأمر الحجة المنتظر (عجل الله تعالى فرجه الشريف) ، وتسمى هذه الأسهم الثلاثة - التي هي نصف مقدار الخمس - بسهم الإمام ﷺ ، وسيأتي مصرفه .

والأسهم الثلاثة الباقية : للأيتام والمساكين وابن السبيل من السادة المنتسبين إلى هاشم بالأب ، وتسمى هذه الأسهم بسهم السادات .

( مسألة ١٠٢٦ ) يعتبر في مستحقّي الأسهم الثلاثة الأخيرة أمور : -

الأول : الإيمان في جميعهم ، وهو أن يكون إمامياً إثنا عشرياً ، وأماً غيره من السادة فلا يجوز ومن أدلة ذلك قاعدة الإلزام لكونهم لم يعتقدوا بهذه التفاصيل ، والظاهر عدم اعتبار العدالة فيهم ، بل يكفي فيه عدم مظهرية الفسق كما سيأتي مع الاحتياط الاستجابي بالعدالة ، أما لو علم فسقه ولو سراً فلا يجوز الدفع إليه من هذه الأموال كتارك الصلاة وشارب الخمرة ، بل لا يجوز صرفها إلى مطلق ما فيه إعانة على الإثم والعدوان .  
الثاني : عدم صرفه في المعاصي .

الثالث : الفقر في الأيتام ، وأن لا يعطى أكثر من مؤوته .

الرابع : الفقر في ابن السبيل في بلد التسليم وإن كان غنياً في بلده إذا لم يتمكن من السفر بقرض ونحوه كما مر في الزكاة .

( مسألة ١٠٢٧ ) يجوز البسط والتوزيع على كل الأصناف ، وكذا الاقتصار على إعطاء صنف واحد مع الحاجة كمجموعة من هذا الصنف ، بل يجوز الاقتصار على إعطاء واحد من صنف من هذه الأصناف .

( مسألة ١٠٢٨ ) المراد من بني هاشم من أنتسب إليه بالأب دون الأم ، أما المنتسب بالأم فقط فلا يحل له الخمس وتحل له الزكاة وإن كان شريفاً من بين العوام ، والأولى تقديم العلوي الفاطمي على غيره من العقيليين والعباسيين وغيرهم لو كان للأخيرين وجود ، بل صار المؤلف هو من بين السادة الآخرين لندرة أو انقراض الآخرين كما مر .

( مسألة ١٠٢٩ ) يثبت الانتساب إلى بني هاشم بالبينة الشرعية وبالشيع والشهرة وكل ما يوجب الوثوق والاطمئنان ، ولا يصدق مدعي النسب بغير المثبتات الشرعية ومنها البينة كما بينا في كتاب الزكاة .

( مسألة ١٠٣٠ ) لا يجوز إعطاء الخمس لمن تجب نفقته على المعطي كما تقدّم في الزكاة ، إلا إذا كانت عليه نفقة غير لازمة للمعطي فيجوز ذلك .

( مسألة ١٠٣١ ) الأحوط دفع سهم السادات إلى الحاكم الشرعي أو استئذانه في الدفع إلى المستحق مع توفر الشرائط المتقدمة ، ومع الشك في توفرها فلا يجوز الدفع إلا إليه

، لأنه أعرف بمواقع صرفه وبالمرجحات الشرعية التي ينبغي ملاحظتها ، إلا لمن أحرزت منه صحة التطبيق على المستحقين تماماً .

( مسألة ١٠٣٢ ) النصف الرجوع إلى الإمام عليه السلام

مصرف حق الإمام عليه السلام

في زماننا - زمن الغيبة الكبرى - لابد - على الأحوط

وجوباً - من إيصاله إلى نائبه ، وهو الفقيه العام - الجامع لشرائط التقليد - المأمون العارف بمصارفه والمطلع على الجهات العامة ، أو الاستئذان منه في دفعه ، سواء كان المقلد أو غيره إلا ما يتعلق بحاجة المقلد إليه .

ومصرفه ما يوثق برضاه عليه السلام بصرفه فيه كدفع ضرورات المؤمنين من السادات ( زادهم الله تعالى شرفاً ) وغيرهم وعلى الأخص أهل العلم من الجانبين ، والأحوط نية التصديق به عنه عليه السلام ، واللازم مراعاة الأهم فالأهم .

وأهم هذه المصارف في عصرنا - بل في كل عصر قل فيه المرشدون والمسترشدون - خدمة الدين الخفيف ورفع أعلامه والسعي لبقائه وازدهاره وترويج الشرع المقدس ونشر قواعده وأحكامه الذي يتمثل بطلبة العلم المتدينين الذين يصرفون أوقاتهم بل أعمارهم في تحصيل العلوم الدينية وتدريسها وتأليف الكتب المفيدة ، ويذلون أنفسهم في تعليم الجاهلين وإرشاد الضالين ، ونصح المؤمنين ووعظهم وإصلاح ذات بينهم ، ونحو ذلك مما يرجع إلى إصلاح دينهم وتكميل نفوسهم وعلو درجاتهم عند ربهم تعالى شأنه وتقدس أسماؤه .

( مسألة ١٠٣٣ ) لا تبرأ ذمة المالك إلا بقبض المستحق أو وكيله أو الحاكم الشرعي أو

وكيله ، فإذا أقبضهم إياه لم يجز استرجاعه منهم ، ومن فوائد ذلك ما لو أراد صاحب الحق إبراء ذمة مدين له من ذلك لإيمانه وحاجته فلا يكفي ذلك كما يكفي في الزكاة إلا بقبض ذلك الدين ولو استقرضاً ثم يدفعه إليه حقاً أو أن يستأذن من الحاكم الشرعي في ذلك .

( مسألة ١٠٣٤ ) الأحوط وجوباً في دفع الخمس تحري الفورية المتعارفة بالنسبة إلى

أقرب الأزمنة ، وبالأخص فيما لو كان المال الذي فيه الخمس في غير بلد المالك ، سواء كان الدفع في بلد المالك ، أم في بلد المال ، أم غيرهما .

( مسألة ١٠٣٥ ) يجوز نقل الخمس من بلده إلى غيره عند عدم وجود المستحق له - أو

وجوده مع وجود الأفضل في غيره - بشرط أن لا يؤدي إلى التساهل والتسامح المنافي

للفورية في أداء الواجب إلا إذا استأذن الحاكم الشرعي في ذلك .

نعم يجوز دفعه إلى وكيل الفقير وإن كان الفقير نفسه في بلد آخر ، أو يدفعه إلى وكيل الحاكم الشرعي بشرط إحراز الوكالة من قبله فيقبضه بالوكالة ثم ينقله إليه ، وكذا إذا وكل الحاكم الشرعي المالك فيقبضه بالوكالة عنه ثم ينقله إليه .

( مسألة ١٠٣٦ ) لا يتشخص الخمس بالعزل - على الأحوط وجوباً - إلا بالاستئذان

من الحاكم الشرعي ، فلو عزله وتلف - ولو من دون تفريط - لم تفرغ بذلك ذمة المالك ، إلا إذا كان وكيلاً عن الحاكم الشرعي أو المستحق فيقبضه بالوكالة عنهما ، فإن تلفه حينئذ من دون تفريط لا يوجب ضمان المالك .